

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٥٠٢

الخميس، ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة أوغوو	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كونونوتشِنكو
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد غاسو ماتوسيس
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	تشاد	السيد مانغارال
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيدة تشافيس كولميناريس
	ليتوانيا	السيد شبوكوسكاس
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

الاستجابة العالمية لمواجهة تفشي مرض فيروس إيبولا في عام ٢٠١٣

رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة (S/2015/600).







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

الاستجابة العالمية لمواجهة تفشي مرض فيروس إيبولا في عام ٢٠١٣

رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة (S/2015/600).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل سيراليون إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى الاشتراك في هذه الجلسة: الدكتور ديفيد نابارو، المبعوث الخاص للأمين العام المعني بفيروس إيبولا؛ الدكتورة مارغريت تشان، المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية؛ والسيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ السيد بير توريسون، نائب الممثل الدائم للسويد بالنيابة عن السيد أولوف سكوغ، رئيس لجنة بناء السلام؛ والدكتور موسوكا فلاح، مدير المبادرة القائمة على المجتمعات المحلية.

باسم المجلس، أود أن أرحب بالدكتورة تشان والدكتور نابارو والدكتور فلاح، الذين ينضمون إلى جلسة اليوم عبر التداول بالفيديو من هونغ كونغ وجنيف ومونروفيا، على التوالي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للدكتورة تشان.

الدكتورة تشان (تكلمت بالإنكليزية): لقد تغير الكثير منذ قدمت إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن تفشي فيروس إيبولا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (انظر S/PV.7268). حشدت الحالة الحرجة في ذلك الوقت استجابة غير مسبوقة من جانب المجتمع الدولي وفرادى الحكومات التي وفرت الخبرة العسكرية والأفرقة الطبية واللوازم والمعدات حاسمة الأهمية والموارد المالية الضخمة.

كان للزيادة السخية في الدعم أثر. لقد تحسنت قدرات الاستجابة والرصد تحسنا هائلا. لدينا صورة جيدة عن السلاسل الحالية لانتقال العدوى والمعرفة اللازمة لكسرها. يمكن إجراء تسلسل الجينوم السلس للفيروسات في غضون ٤٨ ساعة من اكتشاف الحالات، مما يوفر مسالك لأعمال التحري المتعلقة بتتبع منشأ كل حالة من الحالات. توقف مرة أخرى ظهور حالات جديدة في ليبريا. لم تبلغ غينيا وسيراليون معا سوى عن ثلاث حالات خلال كل أسبوع من الأسبوعين الماضيين، وهو ما يمثل أقل عدد حالات خلال أكثر من عام. يشكل ذلك فرقا هائلا عن الحالة قبل أقل من عام.

وبوسعي أن أؤكد للمجلس أن التقدم حقيقي، وقد أحرزناه بشقّ الأنفس. معظم الفضل في ذلك التقدم يعود إلى القيادة الثابتة على أعلى المستويات في الحكومة. ويجب في الوقت نفسه أن أحذر من الشعور الزائف بالأمن. لا يتطلّب حدوث سيل من الحالات سوى حالة واحدة غير مكتشفة في أحد المرافق الصحية، أو فرار أحد المخالطين من نظام الرصد، أو عملية دفن واحدة غير آمنة. ويمكن توقع مزيد من النكسات مثل تلك التي واجهتها ليبريا في نهاية حزيران/يونيه. ونحن ممتنون إلى ليبريا لإبلاغها عن ذلك الحدث مباشرة ولاستجابتها المثيرة للإعجاب.

وتواصل المنظمات الدولية دعم الجهود الوطنية، بعدة آلاف من المتخصصين العاملين جنباً إلى جنب مع الموظفين

الوطنيين في القرى والبلدات، وكذلك في العواصم. وإذا استمرّت الكثافة الراهنة للكشف عن الحالات واقتفاء أثر مخالطي المرضى، فإن الفيروس يمكن أن يُهزم تماماً بنهاية هذا العام. وهذا يعني الوصول إلى انعدام الحالات والبقاء على تلك الحال. انحسرت المخاوف من أن الفيروس يمكن أن يصبح مستوطناً دائماً في البشر في ذلك الجزء من أفريقيا، وتلك أيضاً أنباء سارة جداً.

إن تفشّي هذا المرض - الذي هو حتى الآن الأكبر والأطول والأشد وطأة - قد صدم العالم وتحدّى المجتمع الدولي، وهو يستدعي أقوى استجابة ممكنة. لقد استدعى أمراً لم يسبق أن فعلناه من قبل. تُرى ما الذي يفسر نطاق تفشي هذا المرض ومدة انتشاره؟ وما الذي سمح للفيروس بأن يخرج عن السيطرة؟ وما هي أوجه الضعف التي يمكن أن تسمح لأحداث مماثلة أو حتى أسوأ منها أن تهدد العالم؟ وما هي تدابير التأهب المحددة التي يمكن أن تمنع حدوثه؟

تتفق الأغلبية على أن الافتقار إلى القدرات في مجال الصحة العامة والهياكل الأساسية أوجد أوجه الضعف الأكبر على الإطلاق. إن المذكرة المفاهيمية التي أعدتها نيجيريا لتوجيه هذه الجلسة (S/2015/600، المرفق) - والتي نشكركم عليها سيدتي الرئيسة - توثّق أهمية الترتيبات الإقليمية. إن تعزيز هذه الترتيبات نقطة انطلاق جيدة، ولا سيما عندما يكون من شأنها تحسين اليقظة وزيادة القدرة الاحتياطية اللازمة للاستجابة العاجلة. تؤدّي المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية المبتكرة دوراً حاسماً. تقدم منظمة الصحة العالمية دعمها الكامل، بدعم من أحكام اللوائح الصحية الدولية. وتقدّم المنظمات الدولية اللامركزية، مثل منظمة الصحة العالمية وغيرها مع مكاتبها الإقليمية والقطرية وشبكاتها من المختبرات والمراكز المتعاونة، برامج قوية لتنسيق الدعم التقني وبناء القدرات.

ويؤسس الاتحاد الأفريقي بالاشتراك مع مراكز الولايات المتحدة لمراقبة الأمراض والوقاية منها نظام مكافحة الأمراض المعدية الذي من شأنه مساعدة البلدان الأفريقية على أن تكون أفضل استعداداً لمكافحة تفشي الأمراض. وستكون الخطوة الأولى في وقت لاحق من هذا العام هي إنشاء وحدة أفريقية للمراقبة والاستجابة، والتي ستشمل مركز لعمليات الطوارئ وقوة عاملة. وسيساعد ذلك الدول الأفريقية على المشاركة الكاملة في اللوائح الصحية الدولية. تم الاتفاق على هذه اللوائح من قبل جميع الدول وهي توفّر الأساس لحفظ الأمن في مواجهة تهديدات الأمراض.

وقد تصدّت دول غرب أفريقيا بشجاعة وجرأة لتفشي المرض، وتلقت دعماً رائعاً من جميع أنحاء أفريقيا. وقد أظهرت كيف أن النوع السليم من الرعاية الصحية يزيد إلى حد كبير من احتمالات نجاة الأشخاص المصابين بالإيبولا. وحللت الاحتياجات الاجتماعية والصحية لحوالي ٠٠٠ ١٣ من الناجين، الذين يعانون من مضاعفات طويلة الأجل تتراوح بين الشعور بالوهن وآلام شديدة في المفاصل وضعف البصر الذي يمكن أن يؤدي إلى العمى. وقد طبقت تجربة سريرية على اللقاح في غينيا، وكانت النتائج الأولية مشجعة للغاية. وكان قبول الجمهور للتجربة جيداً جداً. لقد تعلمنا أهمية الاستماع إلى شواغل المجتمعات المحلية وكسب ثقتها وتعاونها. وسنواصل الدراسات ونحشد التمويل من أجل النشر السريع بمجرد موافقة الجهات التنظيمية على اللقاحات.

ومساهمة في إرث التأهب للإيبولا، تضع منظمة الصحة العالمية مخططاً نموذجياً من أجل التطوير السريع لمنتجات طبية تحسباً لأي تفشٍّ في المستقبل. وفي الشهر المقبل، ستقوم منظمة الصحة العالمية ومراكز الولايات المتحدة لمراقبة الأمراض والوقاية منها والنظراء الوطنيون بتقييم أداء ثلاثة اختبارات تشخيص سريعة في موقع الرعاية. وإذا كانت النتائج جيدة، سيكون

الابتكار إسهاماً هاماً آخر في احتواء التفشي والتأهب للمستقبل. وفي الوقت الحالي، يساعد الفحص السريع للمرضى من أجل العمليات الجراحية عالية الخطورة، كما في أجنحة الأمومة والجراحة، على استعادة الثقة في سلامة المرافق الصحية للمرضى والأخصائيين الصحيين على حد سواء. وهذا جزء من التعافي.

لقد صدم تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا العالم وأخرجه من حالة الرضا عن الذات إزاء تهديد الأمراض المعدية. وشهدنا الدور الحاسم الذي تؤديه اليقظة والاستعداد في البلدان التي شهدت حالة واردة إليها. فقد استجابت جميعها للحالة الواردة بوصفها حالة طوارئ وطنية ملحّة ومنعت انتقال العدوى منها أو حدّت منه إلى مجرد حفنة من الحالات. إن العالم قد تعلم من تجربة الإيبولا. وأنا أُشرف شخصياً على إصلاحات في منظمة الصحة العالمية تشمل إنشاء قوة عاملة عالمية في حالات الطوارئ الصحية، وهي قاعدة تشغيلية يمكنها أن تبدأ العمل بسرعة كبيرة، ووضع معايير أداء تبين ما تعنيه بالتحديد عبارة ”العمل بسرعة كبيرة“، وتوفير التمويل اللازم لتحقيق ذلك.

أود مرة أخرى أن أشكر جميع الدول الأعضاء في المنظمة ومنظومة الأمم المتحدة على دعمهم المنسّق بالأفراد والمال والدعم اللوجستي والسياسي لهذا التحول بالغ الأهمية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الدكتورة تشان على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للدكتور نابارو.

الدكتور نابارو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مجلس الأمن، ولا سيما الرئاسة النيجيرية، على هذه المبادرة. وأود أيضاً أن أشكر المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية، الدكتورة مارغريت تشان، على قيادتها. كما أود أن أحيي جميع الذين دُعوا لتقديم إحاطات إعلامية اليوم، والذين اضطلعوا حقاً بأدوار رئيسية في التدابير العالمية لمواجهة تفشي الإيبولا.

وأود أن أركز على ثلاثة عناصر في الاستجابة لفيروس إيبولا. الأول هو أثر القيادة الحازمة والقوية. والثاني هو أهمية امتلاك المجتمع للاستجابة. والثالث هو أهمية العمل معاً في تضامن طويل الأجل.

أولاً، فيما يتعلق بالقيادة القوية والحازمة، ارتقت المنظمات الإقليمية والحكومات الوطنية والزعماء العالميون إلى مستوى التحدي المتمثل في الإيبولا على نحو لم يسبق له مثيل. إن قادة البلدان التي تضررت من تفشي المرض قد تولّوا المسؤولية، وحددوا رؤى واضحة، ووفروا التوجيه الاستراتيجي ومكنوا من تحقق استجابة واسعة النطاق. وأنشأت حكومات البلدان المتضررة آليات لإشراك جميع المعنيين الضروريين. وقد كانت الأطراف الفاعلة الصحية المحلية والوطنية تضطلع بدور أساسي إلى جانب القطاعات الحكومية الأخرى والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات العلمية ووسائط الإعلام.

وقد كان للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دور أساسي في توجيه الاهتمام وتعزيز العمل منذ البداية. وقد كانت هذه استجابة جماعية استثنائية. وأسس الاتحاد الأفريقي دعمه لمكافحة تفشي الإيبولا في غرب أفريقيا (فريق بعثة الاتحاد الافريقي لدعم مكافحة انتشار وباء إيبولا في غرب أفريقيا) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ونشر هذا الفريق أكثر من ٨٥٠ فرداً من العاملين في المجال الطبي من عدة بلدان أفريقية، وعيّن ما يزيد على ٤٠٠٠ متطوع محلي، بمن فيهم الأشخاص الذين نجوا من الإيبولا. وإنني واثق أننا سنستمع إلى المزيد عن هذا من السيد أنطونيو.

وقد شجعت رئيسة الاتحاد الأفريقي، السيدة دلاميني – زوما، على القيام بحملة لجمع الأموال من القطاع الخاص في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، حيث شارك فيها كبار رجال الأعمال الأفارقة، وجمعوا أكثر من ٣٢ مليون دولار. وفي ٢٠

تموز/يوليه ٢٠١٥، اعتمد وزراء الصحة في الاتحاد الأفريقي النظام الأساسي للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، وذلك خلال المؤتمر الدولي المعني بموضوع ”أفريقيا تساعد الأفارقة“، الذي انعقد في مالابو. وقد تناول اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشكل مكثف المسائل المشتركة بين البلدان، وعززا النظم الوطنية للوقاية والاستجابة.

وعلى الصعيد العالمي، أظهر قادة العالم مبادرة والتزام استثنائيين. فقد قدموا دعما سريعا ومنسقا وواسع النطاق لمساعدة البلدان المتضررة على التخفيف من حدة الوباء. فعلى سبيل المثال، في أيلول/سبتمبر، دعا الأمين العام منظومة الأمم المتحدة برمتها إلى زيادة دعمها للتصدي لفيروس إيبولا. وتلا ذلك طلب من رؤساء غينيا وليبريا وسيراليون أن تمكنهم المنظمة من تنسيق الاستجابة الدولية. وتحقيقا لهذه الغاية، اقترح الأمين العام إنشاء أول بعثة طوارئ صحية على الإطلاق تابعة للأمم المتحدة. أما البعثة المعروفة ببعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، فقد أيدتها الجمعية العامة برئاسة السيد سام كوتيسا، وزير خارجية أوغندا، في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بوصف ذلك أحد أعماله الأولى التي قام بها بصفته رئيسا للجمعية العامة. وتضمنت البعثة العمل المعزز من العديد من كيانات الأمم المتحدة، وانتشرت في المنطقة بعد ١٠ أيام فقط.

وفي الوقت نفسه، أنشأ الأمين العام أيضا الائتلاف العالمي المتعدد الشركاء لمواجهة الإيبولا. وقد أصبح منهاجا متكاملا يضم الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والجماعات الحكومية الدولية، والمنظمات الأكاديمية والخيرية ومنظمات القطاع الخاص، حيث تعقد اجتماعات أسبوعية. وعُقد أربعون اجتماعا من هذا القبيل حتى الآن، وكانت بمثابة منتدى للتنسيق الاستراتيجي الرفيع المستوى ولتحديد التحديات، الأمر الذي يمكّن من إدخال تعديلات جماعية وفي الوقت المناسب على الاستراتيجية، ويشجع على مواصلة إجراء البحوث الابتكارية، إلى جانب اعتماد التطورات العلمية.

وانتهت بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥، بعدما حققت الهدف الأساسي منها وساهمت في توسيع نطاق الاستجابة وتحسين التنسيق. وتتولى منظمة الصحة العالمية الآن قيادة الاستجابة الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة، وستواصل تشجيع الجميع على العمل معا بفعالية.

وفي الأشهر الاثني عشر الماضية جرى تمويل الاستجابة من مصادر متعددة. وثمة مثال على ذلك هو الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء التابع للأمم المتحدة، حيث عملت ٤٠ دولة من الدول الأعضاء مع الشركات التجارية الخاصة، والمؤسسات الخيرية، والأفراد للإسهام في تمويل مكافحة فيروس إيبولا بحيث يمكن استخدامه أينما اشتدت الحاجة إليه. ويجري ذلك لدعم اللوجستيات والسفر الجوي، والعيادات والموظفين، فضلا عن العناصر الضرورية من أجل كفالة ملكية المجتمع المحلي.

وفي ١٠ تموز/يوليه، عقد الأمين العام المؤتمر الدولي بشأن التعافي من الإيبولا. وبالتعاون مع شركاء، عملت الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي على توليد أكثر من ٣,٤ بلايين دولار كتمويل جديد. أما التعهدات الهامة فتحفز الجهود الوطنية والإقليمية للتعافي من فيروس إيبولا. ولكن لا بد من أن أشدد على أن تلك الأعمال ليست زهيدة الثمن، وأن الاستجابة والتعافي في حاجة إلى استمرار التضامن والدعم من الدول الأعضاء.

وبالانتقال إلى النقطة الثانية من نقاطي الثلاث، أود أن أذكر شيئا عن الاستجابة.

أود أن أؤكد أمرا أصبحنا نسلم به في الأشهر الأخيرة. إن الاستجابة تعمل على أفضل وجه عندما تمتلكها المجتمعات المحلية المتضررة. وما نراه هو أن تنفيذ الاستجابة يكون على ما يرام عندما يشعر الأشخاص الذين تكون صحتهم في خطر أن لهم السيطرة على حياقم الخاصة، فضلا عن حالات الوفيات، وعندما يكون بإمكاهم تشكيل الاستجابة بحيث تتلاءم مع مصالحهم. وتكون تلبية شواغل الناس ومخاوفهم أكثر سهولة، ويمكن جعل الممارسات الثقافية الهامة آمنة وكريمة، وأن تتم تلبية الشواغل بسهولة أكبر. وإذا كانت الاستجابة في يد المجتمعات المحلية، يجري تحديد سلاسل انتقال المرض بسرعة أكبر، ويتم تتبع عمليات الاختلاط بمزيد من السهولة، ووضع حد للتفشي بسرعة أكبر. وتعمل الاستجابة على ما يرام حقا عندما يكون قادة المجتمعات المحلية جزءا من التوجيه الخاص بها. وبالتالي، عندما يحدد الناس بأنفسهم ما يحتاجون إليه من دعم، وعندما يساعدهم قادقم في الحصول على ما يحتاجون إليه من مساعدة بسرعة وفي الوقت المناسب، يتم التغلب على التحديات والعقبات بشكل عاجل. ومع ذلك، فقد رأينا في مناسبات أن الاستجابة لم تكن تمثل باستمرار أولوية الملكية المجتمعية. وفيما نمضي قدما، فإنه ينظر إليها دائما الآن باعتبارها عنصرا أساسيا وحيويا من عناصر الاستجابة.

وأنتقل الآن إلى نقطتي الثالثة، ألا وهي العمل معا بشأن التضامن في المدى الطويل. إن تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا لم ينته بعد. وقد قدمت لنا الطبيبة تشان معلومات بشأن العمل المتبقي الذي يتعين القيام به. كما أشارت إلى الحاجة لوجود تضامن من الناحية التقنية والتشغيلية والمالية مع الآلاف من الأشخاص الذين يعملون بجد في البلدان المتضررة، والذين يواجهون امتداد التفشي الحالي ولا يزالون يقظين وعلى استعداد للاستجابة. فلا يسعهم التخلي عن الاستجابة، وهم في حاجة إلى تضامننا الجماعي. بل هناك المزيد.

إن آلاف الأشخاص الذين نجوا من فيروس إيبولا في حاجة إلى دعم مكرس لهم، حيث أن آثار العيش لأجل طويل في منطقة مصابة بالفيروس تزداد وضوحا كل يوم. وفي أحيان كثيرة جدا يواجه الناجون الوصم. وغالبا ما تكون فترة النقاهة التي يمرون بها مؤلمة ومريرة: التعرض لفقدان البصر، وآلام حادة في المفاصل، والصداع، والتعب الشديد. إنها حقا مسألة خطيرة. ويحتاج العديد من الناجين حاليا إلى الحصول على رعاية صحية مخصصة، فضلا عن المساعدة في إعادة بناء حياقم. عندئذ وحده يكون باستطاعتهم الإسهام اسهاما كاملا في أسرهم وفي المجتمع وفي الاقتصاد.

دعونا الآن ننظر في طبيعة الاستجابة. إن وجود استجابة في حالات الطوارئ بمشاركة أطياف المجتمع كافة يتصف بأهمية ضرورية. وهذا يعني أن تساهم مختلف الجهات الفاعلة – من القادة المحليين إلى شركات التعدين – بما لديها من معرفة وخبرات متخصصة. وتكون المساهمة أعظم إذا تم تقديم المساعدة إلى جميع أصحاب المصلحة من أجل مواءمة أنشطتهم وتنسيق العمل بعضهم مع بعض. وتمثل المشاركة القوية من جانب جميع الجهات الفاعلة ضرورة إلى أن يوضع حد لتفشي الفيروس ويتم إحراز تقدم في تحقيق التعافي منه.

وتحتاج البلدان إلى المساعدة من أجل الامتثال للوائح الصحية الدولية، ومن أجل كفالة الأمن الصحي لشعوبها. وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإن ذلك يعني وجود تمويل يمكن التنبؤ به بغية إيجاد نظم صحية فعالة يمكن الوصول إليها، فضلا عن توافر دعم يمكن التنبؤ به عند الاشتباه في وجود حالات طوارئ صحية.

وأود أن أسترسل أكثر قليلا في هذا الصدد: سوف تشهد السنوات المقبلة حالات تفشي جديدة غير متوقعة للمرض؛ ولكننا لا نعرف أين أو متى أو كيف سيحدث ذلك. وهذا يعني أن أمن البشرية يتوقف على القدرة على توقع حالات التفشي

هذه، والاستجابة بسرعة، والحد من انتشار المرض، ومنع المعاناة عن الناس. وبغية الحصول على هذا النوع من الاستجابة، فإن الأمر يعتمد على مشاركة المجتمع بأسره مشاركة مجدية في كل مكان، مع تخصيص دعم لهذا الغرض يرمي إلى إيجاد نظم صحية أساسية قوية، وكفالة قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، إلى جانب القدرات التي تم التحقق منها في مجالات المراقبة، والتحليل، والإنذار المبكر، والرد السريع.

وسيكون اعتراف المجتمعات بشكل جماعي بالأخطار التي تهدد الصحة وتصديها بشكل استباقي للتحديات وانخراطها مع نُظمها الصحية في الاستجابة أمرا في صلب بناء دول آمنة وإيجاد عالم أكثر أمانا في المستقبل. ويسهم الحد من مخاطر الأزمات الصحية حقا في إيجاد مستقبل أكثر أمنا يعمه السلام بالنسبة للجميع في كل أنحاء العالم. ويتطلب الأمر التزامنا الجماعي والمتواصل، ولذلك السبب، من دواعي سروري إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية أمام مجلس الأمن في هذا الصباح.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الدكتور نابارو على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد أنطونيو.

السيد أنطونيو (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على تولي وفد بلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس، وعلى إدراج هذه المسألة الهامة للغاية على جدول أعمال المجلس من أجل تدبر هذه المرحلة الصعبة في تاريخ دولنا والتعبير عن تقديرنا لجميع أصحاب المصلحة والتفكير مليا في كيفية إعداد أنفسنا على نحو أفضل لمواجهة أي أوبئة محتملة.

وأود أيضا أن أشكر الرئاسة النيجيرية على دعوة الاتحاد الأفريقي للمشاركة في هذه المناقشة، من أجل إبداء وجهات نظره في الدروس المستفادة من وباء الإيبولا نظرا لانخراط الاتحاد الأفريقي النشط في الاستجابة المنسقة للقارة في إطار مساندة فريق بعثة الاتحاد الافريقي لدعم مكافحة انتشار وباء إيبولا في غرب أفريقيا. وقد أكدت على ذلك بشكل جيد الدكتورة تشان والدكتور نابارو اللذان نشكرهما على دورهما في التصدي لهذا المرض، وعلى تنسيقهما للجهود الدولية، بما في ذلك مع الاتحاد الأفريقي. وأنا أتطلع إلى الاستماع إلى السيد موسوكا فلاح والسيد بير تورسون، فضلا عن ممثلي أعضاء المجلس والبلدان المتضررة.

وتجدر الإشارة إلى أنه في أعقاب إعلان منظمة الصحة العالمية الصادر في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٤، استند مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه رقم ٤٥٠ المعقود في أديس أبابا في ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٤، إلى المادة ٦ (و) المتعلقة بجوانب ولايته المرتبطة بالعمل الإنساني وإدارة الكوارث، وقرر بأنه،

> ”نظرا لحالة الطوارئ الناجمة عن تفشي الإيبولا، فإنه يأذن بالنشر الفوري لبعثة إنسانية عسكرية ومدنية يقودها الاتحاد الأفريقي، تضم أطباء وممرضين، وغيرهم من العاملين في المجال الطبي والمساعدين الطبيين، وكذلك الأفراد العسكريين، على النحو المطلوب لفعالية البعثة وحمايتها“.

وقد أدى التفويض الصادر عن مجلس السلم والأمن إلى إنشاء فريق بعثة الاتحاد الافريقي لدعم مكافحة انتشار وباء إيبولا في غرب أفريقيا. وتمثل الهدف الرئيسي في الإسهام في الجهود الجارية لوقف انتقال عدوى الفيروس في البلدان المتضررة ومنع انتشارها على الصعيد الدولي والإسهام في إعادة بناء النُظم الصحية. ومدد مجلس السلم والأمن مرتين ولاية الفريق، التي ستنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، رغم اعتبار أن الوباء قد جرى احتواؤه وتحت السيطرة.

وتعكف مفوضية الاتحاد الأفريقي حاليا على إجراء تقييم شامل لفريق البعثة بهدف تحديد الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة. لكن اسمحوا لي، أن أطلع المجلس على تسعة دروس من الدروس الرئيسية المستفادة، من بين دروس أخرى.

يتعلق الدرس الأول بسرعة الاستجابة ونشر الموارد البشرية المطلوبة بشدة فيما يخص الصحة. فقد استغرق الأمر أقل من أربعة أسابيع لنشر فريق بعثة الاتحاد الافريقي لدعم مكافحة انتشار وباء إيبولا في غرب أفريقيا، وذلك بعد اعتماد مجلس السلم والأمن لولايتها. وقد تم إنشاء الفريق بموجب الولاية الصادرة عن مجلس السلم والأمن بتاريخ ١٩ آب/أغسطس، وجرى نشره في ليبريا بحلول ١٥ أيلول/سبتمبر. وبحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر، تم نشر الفريق في البلدان الثلاثة المتضررة. وهذا أمر غير مسبوق.

وبمجرد اتخاذ قرار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بإجراء زيادة كبيرة في عدد المتطوعين في الفريق، الذي كان يضم في البداية ١٠٠ متطوع، استغرق الأمر أقل من شهر واحد لنشر ما يناهز ٨٣٥ متطوعا في جميع البلدان الثلاثة المتضررة. ومرة أخرى، تحركت مفوضية الاتحاد الأفريقي بسرعة، في غضون شهر واحد، من لاغوس عبر أديس أبابا وكنشاسا ونيروبي لحشد العاملين في مجال الصحة وتجنيد ونشر متطوعين من نيجيريا وإثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا. وبالإضافة إلى ذلك، حشد الفريق نحو ٤٠٠٠ متطوع محلي في البلدان الثلاثة المتضررة.

ويتعلق الدرس الثاني بالمبدأ الأساسي للفريق ومرونته. وفي سياق استجابة المجتمع الدولي للإيبولا، قام الاتحاد الأفريقي بأكبر نشر للموارد البشرية التي تشتد الحاجة إليها في مجال الصحة، وشكلت جزءا لا يتجزأ من موارد وزارات الصحة الوطنية بناء على احتياجاتها. ويحدد مفهوم الفريق للعمليات بوضوح استراتيجيته. ويتمثل أحد ركائزها الأساسية في دعم الاتحاد الافريقي، لكنه لا يفرض شيئا على الدول المتضررة. وبالتالي، وُضع متطوعو الفريق، تحت تصرف الدول لدعم وتكملة أعداد العاملين في مجال الصحة، الذين استنفد مرض فيروس إيبولا أعدادهم بشكل كبير.

وقد عمل الفريق في إطار منظومة إدارة الحوادث الوطنية التي شكلها كل بلد من البلدان المتضررة، وتم نشر أفرقته في الميدان من خلال المنظومة الحكومية لإدارة الحوادث الخاصة بالإيبولا لدعم ركائز الاستجابة الست التالية، على النحو الذي اعتمدته هذه البلدان والمتمثلة في: إدارة الحالات؛ وإدارة اللوجستيات؛ والمراقبة واقتفاء أثر المخالطين للمرضى؛ والاتصالات والإعلام؛ والتعبئة الاجتماعية؛ والرعاية النفسية والاجتماعية. وبثت مصداقية قيادة الفريق والمتطوعين شعورا بالثقة في أوساط السكان المتضررين، من القيادة الوطنية إلى المجتمعات المحلية، مما وفر إمكانية الوصول إلى هياكل التنسيق الوطنية. ونتيجة لذلك، انتشر متطوعو الفريق في أشد بؤر الإيبولا خطورة، وكان لهم دور فعال في تخفيض حالات الإيبولا تخفيضا كبيرا بحلول شهر شباط/فبراير ٢٠١٥.

ويرتبط الدرس الثالث بالتعاون والتنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة. وعلى الرغم من أن التنسيق في الميدان قد شكل تحديا من نوع خاص لأن المهام الموكلة لبعض الأطراف لم تكن منسقة بشكل صحيح، أجرى الفريق اتصالات وتعاون بشكل فعال مع الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ومراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها ومنظمة أطباء بلا حدود والصليب الأحمر وغير ذلك من المنظمات، وكذلك مع الكوبيين والصينيين، الذين عمل الاتحاد الأفريقي معهم داخل وحدات علاج فيروس إيبولا في البلدان المتضررة.

وظل الفريق يشكل جهة التنسيق المحورية لاستجابة أفريقيا، حيث عمل مع الدول الأعضاء والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الميدان وفي المركز الاستراتيجي لحالات

الطوارئ بمقر مفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا لضمان عقد اجتماعات تنسيق يومية في أديس أبابا، تجمع بين الدول الأعضاء وشركاء التنمية والأمم المتحدة والوكالات الإنسانية، في ظل مشاركة مختلف الإدارات من داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ والتنسيق بين أديس أبابا وعواصم البلدان المتضررة وشركاء التنمية الرئيسيين؛ إلى جانب التنسيق بين الخبراء في مجالات الطب واللوجستيات وغيرهم من الخبراء في حالات الطوارئ؛ والتنسيق بين المقر والمكاتب الميدانية في منطقة غرب أفريقيا.

ويتعلق الدرس الرابع بالشراكة، لا سيما مع القطاع الخاص الأفريقي. وقد تلقى الفريق الدعم المالي والتقني من البلدان والمنظمات الشريكة، مثل الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية والولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان والسويد والنرويج والاتحاد الأوروبي وتركيا وكازاخستان والبنك الدولي، وغير ذلك من الدول والمنظمات.

ويظل القطاع الخاص الأفريقي – من خلال الصندوق الاستئماني للتضامن من أجل مكافحة فيروس إيبولا في أفريقيا – أكبر مساهم مالي بمفرده لمواجهة فيروس إيبولا في الاتحاد الأفريقي. بالإضافة إلى ذلك، إن القطاع الخاص الأفريقي قد وضع أصوله والتكنولوجيا التي يمتلكها في خدمة فريق بعثة الاتحاد الافريقي لدعم مكافحة انتشار وباء إيبولا في غرب أفريقيا. ومن خلال حملة رمز خدمة الرسائل القصيرة، لم ينجح القطاع الخاص في حشد الموارد المالية من أجل فريق بعثة الاتحاد الافريقي فحسب، بل نجح أيضا في حشد الأفارقة العاديين للمشاركة في مكافحة فيروس إيبولا. وبالتكاتف مع المفوضية في التصدي لفيروس إيبولا، ومع الالتزام بدعم المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها – في سياق التدبير المتوسط إلى الطويل الأجل لما بعد فيروس إيبولا – أثبت القطاع الخاص الأفريقي الروح الحقيقية للتضامن الأفريقي: أفريقيا تساعد أفريقيا.

والدرس الخامس هو أن التكنولوجيا والابتكار اضطلعا بدور هام في استجابة الاتحاد الأفريقي لمواجهة تفشي فيروس إيبولا. فالخبراء التابعون لفريق بعثة الاتحاد الافريقي لدعم مكافحة انتشار وباء إيبولا في غرب أفريقيا، المختصون في علم الأوبئة، مجهزون بأجهزة النظام العالمي لتحديد المواقع بغية اقتفاء الأثر، وهم يستخدمون التكنولوجيا الجوالة لإرسال بياناتهم وتقاريرهم بشكل آني. واستُخدمت برامج مثل ArcGIS، و Stata، و Epi Info للحصول على البيانات وتحليلها. ومن جانبنا، وضعت مفوضية الاتحاد الأفريقي برنامجها الحاسوبي الخاص بها لإدارة عملية توظيف المتطوعين وتجهيزهم، مما ساهم مساهمة كبيرة في قدرتنا على اختيار – في غضون يومين – أكثر من ٥٠٠ من المتطوعين المحتملين الذين وفّرتهم كل دولة من الدول الأعضاء. وتناولت عملية الموارد البشرية التحقق من أوراق الاعتماد، وتحرّي خلفية المرشحين، والحصول على الموافقة الطبية، والتأمين. فالتكنولوجيا والابتكار هما عاملان رئيسيان تجاه الاستجابة لأي حالة طوارئ في المستقبل.

والدرس السادس يتعلق بالتضامن الأفريقي، أي الروح الأفريقية التي تساعد الأفارقة. فلقد تم إنشاء فريق بعثة الاتحاد الافريقي لدعم مكافحة انتشار وباء إيبولا في غرب أفريقيا بروح من التضامن الأفريقي، وبدعم من الاتحاد الأفريقي، ونفوذه السياسي، وانتشاره على مساحة القارة، وشبكاته الممتدة في جميع أنحاء أفريقيا، بما في ذلك الشتات. وجاءت الخبرة التقنية من ١٨ دولة عضوا، ومنظمة العمل الإنساني الأفريقي، وهي منظمة غير حكومية إنسانية أفريقية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأفارقة الموجودين في الشتات، وكذلك من البلدان المتضررة. وتضمن المتطوعون في فريق بعثة الاتحاد الأفريقي أطباء، وممرضات، ومختصين في علم الأوبئة، ومختصين في مجال المختبرات، وفنيين، وموظفين في مجال الصحة العامة، وأخصائيين اجتماعيين، وخبراء نفسيين

واجتماعيين، وأخصائيين في تعبئة المجتمعات المحلية، وخبراء في الاتصالات، وناجين من فيروس إيبولا. لقد لبّى جميعهم على الفور نداء مفوضية الاتحاد الأفريقي طلبا للمساعدة.

والدرس السابع يتعلق بالحاجة إلى بناء القدرات في أفريقيا، بغية مواجهة حالات الطوارئ في مجال الصحة العامة مستقبلا. وثمة درس رئيسي آخر من تفشي فيروس إيبولا هو الحاجة إلى قيام الاتحاد الأفريقي بوضع برنامج متوسط إلى طويل الأجل لبناء قدرة أفريقيا على مجابهة الطوارئ والتهديدات التي تواجه الصحة العامة في المستقبل. ومراقبة الأمراض والكشف عنها، والتأهب في حالات الطوارئ الصحية والكوارث الطبيعية، والردود المناسبة أمور تتصف بالأهمية. لذلك، من الضروري تعزيز القدرات والنظم التي تمسّ الحاجة إليها للغاية من أجل منع المخاطر التي تهدد الصحة العامة والكشف عنها والتصدي لها، بغية كفالة أن تفي البلدان الأفريقية بجميع اللوائح الصحية الدولية في الأجل المتوسط إلى الطويل، وأن تمتلك القدرات والنظم اللازمة. وفي هذا السياق، تكرر مفوضية الاتحاد الأفريقي التزامها بتسريع إنشاء المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، والتأكد من أن يكون جاهزا للعمل في الشهرين المقبلين، حسب توجيهات أجهزة السياسة العامة في الاتحاد الأفريقي. وسوف يعمل المركز بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من الجهات المعنية لمساعدة الدول الأعضاء في معالجة الفجوات المتعلقة بالامتثال للقواعد الصحية الدولية، مما يكمّل بعضها بعضا، ويكفل فعاليتها.

ويتعلق الدرس الثامن بإنشاء بعثة فعالة من حيث التكلفة. فلقد نشر فريق بعثة الاتحاد الافريقي لدعم مكافحة انتشار وباء إيبولا في غرب أفريقيا قرابة ٨٥٠ عاملا في المجال الطبي من ١٨ بلدا أفريقيا، ووظّف ما يزيد على ٤٠٠٠ متطوع محلي - بمن فيهم ناجون - للعمل في جميع أنحاء البلدان المتضررة. وكان فريق بعثة الاتحاد الافريقي يتصف بالمرونة الكافية لنشر الأفرقة التابعة له حيث كانت الحاجة إليها على أشدها، ودعم أولويات الشعب. وعمل فريق الاتحاد الافريقي مع السلطات الوطنية لمعالجة الأمهات، والأطفال حديثي الولادة الذين حياتهم في خطر، وتوفير الرعاية الصحية للأطفال، وتقديم غير ذلك من الخدمات الطبية في مراكز الرعاية الصحية الحيوية. وعمل الفريق مع المنظمات المحلية للمساعدة على إنعاش المستشفيات ودعم القدرات الطبية في بيئة خالية من العدوى. وقد تم كل ذلك بتكلفة زهيدة مقابل التكلفة التي تنفق عادة على أنشطة المعونة الأخرى.

والدرس التاسع ينطوي على سد الفجوة بين جنيف ونيويورك في حالة الطوارئ التي تواجهها الصحة العامة والتي تحظى باهتمام دولي، مثل فيروس إيبولا. وعملا بالمادة ١٢ من اللوائح الصحية الدولية، يحدد المدير العام لمنظمة الصحة العالمية ما إذا كان الحدث يشكل حالة طوارئ في مجال الصحة العامة ويحظى باهتمام دولي. وكما شهدنا، كان فيروس إيبولا تهديدا للسلام والأمن الدوليين، والمجلس يتحمل المسؤولية الرئيسية تجاهه. ومع ذلك، ليس هناك حتى الآن أي دور لمجلس الأمن في اللوائح الصحية الدولية. ومع الاستعراض الوشيك للوائح الصحية الدولية، يود الاتحاد الأفريقي أن يدعو أعضاء مجلس الأمن إلى النظر في أفضل السبل لمعالجة هذه الثغرات، والتنسيق مع منظمة الصحة العالمية، وتقييم دور المجلس بمجرد تحديد هذا الأخير أن الحدث يشكل حالة طوارئ في مجال الصحة العامة ويحظى باهتمام دولي.

وفي الختام، أود أن أسلط الضوء على حقيقة عمل الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والحكومات الوطنية في سبيل تعزيز قدراتها على الاستجابة في حالات الطوارئ والكوارث. فهناك نماذج عن أفرقة الاستجابة للطوارئ، والأفرقة الطبية العاملة في حالات الطوارئ، والقوة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات يجري اختبارها في مختلف مسارح

الأزمات. ولقد عمل فريق بعثة الاتحاد الافريقي لدعم مكافحة انتشار وباء إيبولا في غرب أفريقيا على إنقاذ الأرواح بأمان، وبسرعة، وبثمن غير مكلف، وبفعالية. ويوفر نموذج فريق بعثة الاتحاد الافريقي طرازا عمليا ومبادئ توجيهية للمستجيبين في حالات الطوارئ في أفريقيا، وربما في قارات أخرى.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد أنطونبو على إحاطته الاعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد توريسون.

السيد توريسون (تكلم بالإنكليزية): قبل كل شيء، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة الهامة جدا. كما أتوجه بأعمق مشاعر الامتنان إلى الدكتور تشان والدكتور نابارو على إحاطتيهما الإعلاميتين الهامتين، وعلى الجهود الدؤوبة التي يبذلاها طوال هذه الفترة.

أود أيضا أن أعرب عن امتناني للاتحاد الأفريقي لمساهماته المهمة للغاية في مكافحة فيروس إيبولا.

يشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن رئيس لجنة بناء السلام. كما هو معروف، فإن البلدان الثلاثة الأشد تضررا بذلك الوباء مدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، ونحن مشاركون بصورة وثيقة منذ بداية أزمة فيروس إيبولا. إن الاهتمام والدعم الدوليين فيما يتعلق بتفشي وباء إيبولا لا بد من أن تضارعهما الآن مستويات متساوية من الالتزام بالإنعاش الطويل الأجل. وفي هذا الصدد، نرحب بالنتيجة الناجحة للمؤتمر الدولي المعني بالتعافي من فيروس إيبولا الذي انعقد في ١٠ تموز/يوليه، حيث تعهد المجتمع الدولي فيه بتقديم أكثر من خمسة مليارات من الدولارات للمساهمة في جهود الإنعاش في الأجل الطويل. ويجب الآن أن نتيقن من وفاء الجهات المانحة بالتزاماتها لأنه بالثبات وحده سنكفل عدم تكرار هذا الوباء، وسنتمكن من الإبقاء على التقدم المحرز في بناء السلام.

كشفت الأزمة عن الفجوات في الجهود الدولية لبناء السلام خلال العقد الماضي من حيث بناء القدرات وإصلاح قطاع الأمن، والمصالحة والإنعاش الاقتصادي. ومن هنا علينا أن نضاعف دعمنا في فترة الإنعاش ببناء مؤسسات قوية ودعم السياسة الشاملة. وثمة حاجة أيضا إلى التشديد على النهج الإقليمي وذلك بدعم الأطر والقدرات الإقليمية. وفي هذا الصدد نرحب بحرارة بالدور الهام الذي ما زال يؤديه اتحاد نهر مانو.

إن لجنة بناء السلام، من أجل المضي قدما، تود إبراز النقاط الثلاث التالية.

النقطة الأولى تتمثل في الحاجة إلى تعزيز العلاقات بين الدولة والمجتمع، بما في ذلك بناء المؤسسات. وينبغي أيضا للقيادة الوطنية والمجتمعية المحلية الناجحة في تصديها لفيروس إيبولا أن ترتكز الآن على مرحلة الإنعاش المقبلة. وينبغي أن ينصب التركيز على تعزيز القدرات المؤسسية على الصعيدين الوطني والمحلي، بما في ذلك تسخيرها كوسيلة لتحسين العلاقات بين الدولة والمجتمع. خلال ذروة الأزمة، أضافت مستويات مرتفعة من المظالم بين السكان زخما جديدا للحاجة إلى دعم جهود الإنعاش بطريقة تعزز أيضا التماسك الاجتماعي وتوطيد الثقة.

أما النقطة الثانية فهي أهمية توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية في جميع أنحاء البلدان المتضررة. وهنا فإن اللامركزية في الخدمات العامة عنصر رئيسي لبسط سلطة الدولة وضمان أن للمواطنين مصلحة في حكم بلدانهم. وتسهم اللامركزية في استعادة الثقة بين المواطنين والدولة. كذلك فإن تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية في جميع المناطق في البلدان المتضررة أمر أساسي لتحقيق القدرة الحقيقية على التكيف. وسيتطلب ذلك بناء القدرات لتمكين تفعيل عمل الحكومة المحلية في المناطق النائية، وتعزيز الإدارة في قطاع الصحة.

أما النقطة الثالثة، فتتمثل في الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي في أعقاب وباء الإيبولا الذي يجب أن يكون أولوية عليا. إذ أن الأثر الاقتصادي والاجتماعي لفيروس إيبولا ما برح مدمراً بصورة مطلقة. من هنا يشكل الإنعاش الاقتصادي أولوية رئيسية للبلدان المتضررة لكي تتمكن من الخروج من هذه الأزمة بصورة أقوى وتصبح دولا ذات قدرة أكبر على التكيف. وسيضحي من الحاسم توليد فرص العمل وتوفير فرص الحصول على التعليم، وخاصة في صفوف الشباب والنساء. وسيساعد الاقتصاد أيضا على ضمان نمو أكثر شمولاً، وتقليص الاعتماد على قطاع الصناعات الاستخراجية. ومن بين الأذرع الرئيسية في ذلك الصدد الاستثمارات المسؤولة، وتحسين بيئة الأعمال التجارية وتعميم الخدمات المالية، لأنها أيضا من الوسائل الرئيسية التي يمكن أن تساعد في دفع عجلة التنمية.

قبل أن اختتم كلمتي، أود أن أشدد على أهمية تحسين الاستثمار في العمل الوقائي. علينا أن نتجاوز تكليف فرق الإطفاء بالقيام بالأعمال التجارية، وأن نعمل على بناء مؤسسات أكثر قدرة على التكيف ووضع نظم وطنية أقوى في عملية التعافي من وباء الإيبولا. تتطلع لجنة بناء السلام إلى مواصلة إشراك مجلس الأمن والأطراف الأخرى ذات الصلة في عملية التعافي من وباء الإيبولا الهامة. أننا نقف على أهبة الاستعداد لمواصلة الدعوة من أجل احتياجات الإنعاش وبناء السلام في الأجل الطويل والوقوف مع البلدان المتضررة في رحلتها إلى التنمية المستدامة والسلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد توريسّون على إحاطته الإعلامية.

أعطى الكلمة الآن للدكتور موسوكا فلاح.

الدكتور فلاح (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، أود أن أعرب لكم ولأعضاء مجلس الأمن عن عميق امتناني لإعطائي هذه الفرصة لكي أقصص عليكم قصة بالنيابة عن المجتمعات المحلية، قصة قدمت لنا خدمة جليلة جداً لأننا وصلنا صباح هذا اليوم إلى مستوى الصفر من الحالات. أنها قصة يرجع الفضل فيها إلى تغييرات تحققت بمجهودات فردية جبارة قام بها الشعب. أنها قصة مؤلفة من ثلاثة أجزاء: أي أين كنا قبل سنة؛ وأين نحن الآن؛ وإلى أين يتعين علينا المضي.

أود أن أقول بأن هذه القصة مرتبطة بمعجزة ”ويست بوينت“. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٤، تعرضنا للموجه الثانية من فيروس إيبولا. لقد كانت مدمرة وكشفت عن معاناة وبؤس. إذ تُرك الناس في غرف مع جثث الموتى؛ لم يكن بوسعنا علاج الناس في الوقت المناسب. فقد شاهدوا أصدقاءهم وجيرانهم يموتون موتا بطيئا، و لم يكن بمقدورنا فعل شيء لأن نظامنا لم يكن كافيا. كانت هناك حالات نقلنا في ظلها الناس إلى وحدة علاج فيروس إيبولا ولكن تعين علينا أن ننتظر موت آخرين ونقل جثمانيهم، قبل إدخال مرضى جدد.

في آب/أغسطس ٢٠١٤، أصاب فيروس إيبولا منطقة ويست بوينت. منطقة ويست بوينت أحد الأحياء الفقيرة التي يقطنها ٧٠,٠٠٠ شخص يعيشون في ٥ آلاف متزل تفتقر إلى وسائل الصرف الصحي، ولا يوجد في الحي سوى عيادة واحدة ومدرسة واحدة صغيرة. وكان هذا أحد الأحياء الفقيرة التي لا تثق بالمؤسسات. وكان هذا من بين الأحياء الفقيرة التي تميزت بمراسم الدفن السرية وتخبئة المرضى. لقد كانت مهمة شاقة ومستحيلة. لتناول مسألة علاج فيروس إيبولا، كنا بحاجة إلى فتح مركز عبور – مركز انتظار. ومع ذلك قام المجتمع المحلي بنهب مركز الانتظار لأنه لم يفهم بأنه لم تكن هناك ثقة.

كيف أصبحت بعد ذلك تلك القصة المحزنة تجربة وقصة اليوم؟ لقد أدركنا أنه لكسب المعركة ضد فيروس إيبولا، علينا إشراك أفراد المجتمع المحلي، وكان علينا أن نعطيهم ملكية. لقد اجتمعوا وانضموا إلينا في مكافحة الخطر. لقد ساعدونا

لكي نجد جميع الاتصالات المفقودة. إن ذات مركز الانتظار الذي قاموا بنهبه أصبح مركز الانتظار الذي دعموه. لقد عملوا على نقل المرضى إلى مركز الانتظار؛ وأيدوا عملنا.

في غضون أسبوعين شهدنا تغيرا كبيرا لدرجة أن وزير الصحة طلب منا تكرار هذه التجربة في مجتمعاتنا المحلية حيث كانت تتفشى فيها الإصابات. أينما ذهبنا، كنا نستمع إلى المجتمعات المحلية. اعترفنا بالقادة وأعطيناهم الملكية وقادونا. لقد قررنا مطاردة فيروس إيبولا آخذين مجتمعا واحدا في وقت واحد. في البداية كنا في موقف دفاعي. ولكن مع مشاركة المجتمع المحلي، انتقلنا إلى مرحلة الهجوم للبدء بالانقضاض على فيروس إيبولا في كل مجتمع محلي تلو الآخر. وسمحنا لأعضاء المجتمع المحلي بقيادتنا.

أدى ذلك إلى ولادة هذه المبادرة القائمة على المجتمع المحلي، شعرنا بأن المجتمع المحلي هو الذي كان يقودنا، وكنا نتبع المجتمع المحلي، حاملين لافتات قدمتها الجهات المانحة الدولية الأخرى، مثل مراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها، وعروض قدمتها وسائط الإعلام والأمم المتحدة. وأخيراً وصلنا إلى نقطة طال انتظارها، ألا وهي بلوغ درجة الصفر في الإصابات بالمرض. بيد أن القصة التي يتعين علينا روايتها هي قصة أعضاء المجتمع المحلي، أي المسنين، والشباب، والمعلمين الذين وقفوا معنا في المجتمعات المحلية.

أين نحن اليوم؟ وهذا يستند إلى قصة تتعلق بتفشي فيروس إيبولا مؤخرا في مقاطعة مارغيبي لدينا، بليبريا. في ٢٩ حزيران/يونيه، تلقينا معلومات عن حالة جديدة من فيروس إيبولا. انتقلنا إلى مقاطعة مارغيبي. في غضون ٤٨ ساعة عملنا على تعبئة المجتمع المحلي. شكلنا مجلسا معنيا بفيروس إيبولا بقيادة أعضاء من المجتمع المحلي. كانوا قادرين على تتبع جميع اتصالاتنا، أينما ذهبوا. والعديد منهم لم تكن له أي علاقة بفيروس إيبولا، لكنهم يعلمون أنه يمس حياة البشر.

وذهبنا إلى وحدة المرور العابر للمصابين بفيروس إيبولا وأخذنا صوراً فوتوغرافية لمن تبقى من أسرهم على قيد الحياة إذ أنهم كانوا يتعافون وعدنا بتلك الصور إلى المجتمع المحلي. أما وقد عملنا مع فريق الاستجابة، فقد تمكنا خلال ٢٣ يوما من تخفيض الوباء وعملنا على احتواء تفشيه. لقد كان وقتاً للابتهاج. تولى المجتمع المحلي دورا قياديا، وأيدناه.

ثمة درس هام يجدر تعلمه في المستقبل. إنه درس أحسن وصفه الدكتور نابارو. والعبرة المهمة التي ينبغي تعلمها تنبع من قدرة المجتمع المحلي على النجاة، وتغلبه على التحديات. في الواقع، نحن جميعا الذين نسعى إلى تجنب التحديات المستقبلية التي التي تتهددنا بوصفنا جنسا بشريا، يجب علينا أن نمنح ذلك المجتمع السلطة. ويجب علينا أن نعترف بهيكل المجتمعات المحلية. ويجب علينا بأن نعترف بالقيادة، ويجب علينا دعمها. وإذا ما قدمنا الدعم لها من خلال الخدمات الصحية الروتينية، ستكون قادرة على حمايتنا في وقت الأزمات في المستقبل. تلك عبرة مهمة علينا تعلمها.

ثمة عبرة مهمة سنتعلمها وهي أنه يجب علينا بناء العلاقات وتشييد جسور الثقة داخل المجتمعات المحلية بحيث تشد من أزرنا في أوقات المحن، ويمكنها تقديم الدعم لنا، أو القيام باختبار حيثما تمس الحاجة إلى البيانات. وهذا يقوم على الثقة.

إنه يقوم على العلاقات. ويقوم على استجابتنا لاحتياجاتهم، ويجب منحهم القيادة. ولست أغالي بالتأكيد على الحاجة إلى بناء القدرات في مجال الصحة العامة، حتى لا تصبح مستشفياتنا مقابر وإنما أماكن تحول دون تفشي الإيبولا في مرحلة قادمة من خلال وضع التدابير التي تعزز قدرات التشخيص. ونحن نعمل على تطوير الجيل القادم من الممارسين في مجال الصحة العامة، وبناء تلك القدرات وتوفيرها لكل عضو، في سياق المجتمع الحالي، وذلك لكفالة الانتعاش والتمكين والقيادة التي وفرت لنا الحماية وسوف تحمينا من تفشي المرض في المستقبل.

وأود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، وسفيرة الولايات المتحدة، والسيد نابارو على إعطائي هذه الفرصة لإسماع صوت المجتمعات المحلية. فالمبادرات المجتمعية تفترض أننا سنعمل مع المجتمعات المحلية ونقدم لها الدعم والأدوات التي تحتاجها لكي نتمكن نحن البشر من التغلب على أي تهديدات قد تصادفنا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد فلاح على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد كونونوتشينكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم جلسة الإحاطة هذه اليوم. كما أنني ممتن للسيدة مارغريت تشان والسيد نابارو والمتكلمين الآخرين على المعلومات المستكملة التي قدموها بشأن الوضع فيما يتعلق بفيروس إيبولا.

إن قرار الأمين العام بشأن سحب بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس الإيبولا، الصادر في ٣١ تموز/يوليه دليل واضح على التقدم الحقيقي المحرز في مكافحة ذلك الوباء.

في الوقت نفسه، ومع التحسن الكبير في الوضع في غينيا وليبريا وسيراليون، التي تأثرت ايبولا، يجب أن يواصل المجتمع الدولي اتخاذ تدابير فعالة لمنع وقوع أحداث مماثلة في المستقبل. وما دامت هناك ولو حالة إصابة واحدة، فإن خطر انتشار الفيروس يظل ماثلاً.

في هذه المرحلة، سيكون لقدرة خبراء منظمة الصحة العالمية وتنسيق أنشطتها دورهما الرئيسي في تحقيق مؤشر الصفر المستدام للعدوى والحفاظ عليه.

والاتحاد الروسي يواصل الإسهام بقدر كبير في الجهود الدولية للقضاء على فيروس إيبولا، بما في ذلك تقديم المساعدة الثنائية لدول غرب أفريقيا سالفة الذكر، وتعزيز آليات الاستجابة الدولية في مجال الصحة العامة في حالات الطوارئ والحالات الوبائية، وتعزيز الجاهزية الوطنية لمنع انتشار الفيروس عبر الحدود، وإجراء البحوث العلمية لاستنباط وسائل جديدة للتشخيص والوقاية. وقد خصصت روسيا ٢٠ مليون دولار لميزانيات منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للحماية المدنية والصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للتصدي لفيروس إيبولا الذي يشارك فيه البنك الدولي. وإجمالي المساهمات الروسية في هذا الصدد قد تجاوز ٦٠ مليون دولار.

ومنذ آب/أغسطس ٢٠١٤، هناك مختبر متنقل روسي يعمل في غينيا، وعلى أساس عمله، يقدم الخبراء الروس المساعدة العملية والاستشارية للسلطات الغينية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، نقلت روسيا إلى غينيا مستشفى ميداني يضم ٢٠ سريراً. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وفي مدينة كينديا، ساعدت مساهمات القطاع الخاص الروسية في المشاركة في بناء مستشفى دائم يضم ٦٥ سريراً لعلاج الأمراض المعدية. وتعمل روسيا بشكل نشط على استنباط لقاح ضد فيروس إيبولا.

وفي سياق تطوير التعاون الروسي – الغيني في مجال مكافحة الأمراض المعدية، اتخذ قرار بتقديم تمويل قدره ١١,٧ مليون دولار خلال ثلاث سنوات في إطار برنامج للبحوث العلمية المشتركة يهدف إلى تدريب الموظفين وتوفير المواد والدعم الفني للبنية التحتية في غينيا.

ونحن عازمون على مواصلة التعاون الكامل مع شركائنا الأفارقة في تأمين القضاء التام على الفيروس والتغلب على آثاره السلبية.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لنيجيريا لحرصها على

استمرار تركيز انتباه المجتمع الدولي على فيروس إيبولا بعقد هذه الجلسة، وبطبيعة الحال بنشر أكثر من ٥٠٠ من العاملين في مجال الصحة في البلدان المتضررة في ذروة تفشي الوباء، عندما كانت هناك حاجة ماسة إلى ذلك. كما أود أن أشيد بنجيريا لاستجابتها السريعة والمنهجية إزاء حالتي تفشي الوباء داخل حدودها خلال الأزمة، بما في ذلك في لاغوس، المدينة التي يقطنها أكثر من ٢١ مليون نسمة، مما يبين كيف يمكننا احتواء الإيبولا بشكل فعال من خلال الاستجابة الصحيحة.

وأود أيضاً أن أشكر كل مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على ما قدموه من إسهامات: السيدة مارغريت تشان، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، والسيد ديفيد نابارو، المبعوث الخاص للأمم المتحدة، ورئيس لجنة بناء السلام وممثله هنا، والمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي، السفير تيتي أنطونيو. ونعرب عن امتناننا الكبير للرجال والنساء العاملين في المنظمات المختلفة في الخطوط الأمامية لتلك المعركة ممن يقدمون المساعدة للمجتمعات المحلية من أجل إعادة البناء والتعافي.

أخيراً، أود أن أشكر الدكتور موسوكا فلاح، الذي اقتطع جانباً من وقته بعيداً عن عمله اليومي مع زملائه الليبريين ليشاطرنا قصته وقصة تضامن المجتمع المحلي والقيادة. فبينما ركن أشخاص آخرون إلى الفرار من تفشي الوباء بشكل متنام، فقد صمد هو في وجه الوباء. وعندما سيطر على الآخرين شعور قوي بالخوف وعدم الثقة، فقد رأى ما وصفه هنا مرة أخرى اليوم، من مجتمعات تواقة للتمكين من أجل الوقوف في وجه ذلك الفيروس الفتاك، واتجهت تلك المجتمعات، بدعمه وشراكته، إلى بناء الثقة والمعرفة، داخل كل أسرة وفي كل بيت. ونحن هنا في عجب من شجاعته وتصميمه وكل التراحم الذي أبداه تجاه مواطنيه الليبريين.

واسمحوا لي أن أبدأ بما نعرفه جميعاً. لقد أحرزنا تقدماً هائلاً نحو وقف تفشي ذلك الوباء الفتاك. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، ففي الأسبوع المنتهي في ٩ آب/أغسطس، أبلغ عن ثلاث حالات فقط لإصابات جديدة بفيروس إيبولا في البلدان المتضررة، واحدة في سيراليون واثنتان في غينيا. ثلاث حالات خلال أسبوع عبر ثلاث دول. كم عضو من أعضاء المجلس يمكن أن يصدق ذلك، بينما كنا قبل عام واحد نرى ثلاث أو أربع حالات أو أكثر تظهر كل يوم بين فرادى الأسر في جميع أنحاء المنطقة، عندما كان وصول ثلاث حالات جديدة إلى عيادة ميدانية واحدة يعتبر يوماً رتيباً؟

ولكن سيكون خطأ فادحاً أن نحول أنظارنا عن تفشي المرض حالياً أو أن نظن أن مهمتنا قد انتهت بالقضاء عليه. لذلك، أريد اليوم أن أحدد بإيجاز ثلاث خطوات يجب أن تتخذها المنطقة والمجتمع الدولي لمعالجة ذلك التفشي والمساعدة على ألا تبلغ حالات التفشي تلك النسب المدمرة في المستقبل.

أولاً والأكثر بداهة، علينا أن نعمل بلا كلل للوصول إلى نقطة الصفر. فالإيبولا فيروس ماكر قادر على استغلال أدنى تقصير في المتابعة أو تأخير أو أي ضعف آخر في الاستجابة. والحلقة المفقودة في السلسلة، مخالط لا يُتتبع، أو عملية دفن لا تنفذ بأمان، أو مريض يشكو من أعراض لم تختبر بشكل صحيح أو لم يوضع المريض في الحجر الصحي، أي خطأ واحد أو ضعف يمكن أن يفضي إلى تفشي المرض الفتاك من جديد.

لذلك، وفي حين أن التدابير التي تتخذ قد تكون مرهقة في بعض الأحيان، إلا أنها في غاية الأهمية، وكذلك يقظتنا الدائمة. وحتى عندما يصل بلد ما إلى مؤشر الصفر، كما رأينا، يمكن أن تحدث حالات جديدة لتفشي الوباء، وسيحدث ذلك. والمقياس الحقيقي للتقدم المحرز وفعالية النظم الموضوعة سيكون مدى نجاح تلك النظم في الكشف المبكر عن أي حالات انتشار جديدة ومن ثم احتواء تلك الحالات. ففي منطقة تونكوليلي، سيراليون، تم الإبلاغ في ٢٤ تموز/يوليو عن أول حالة للإصابة بفيروس إيبولا خلال أكثر من ١٥٠ يوماً.

واستجابة لذلك، توجه عدد من الخبراء الوطنيين والدوليين فوراً إلى المنطقة، حيث فرض الحجر الصحي على أكثر من ٥٠ شخصاً، من بينهم ٢٩ مخالطاً على درجة خطورة عالية، اثنان منهم ثبتت إصابتهم بالإيبولا. ونشرت فرق الاتصال لتتبع الخطوط المحتملة للعدوى، وانخرط القادة الدينيون وزعماء المجتمع المحلي في إطلاع المجتمعات المجاورة على الأعراض وما ينبغي عمله في حالة اكتشاف ظهورها.

هذا هو نوع الجهد اللازم لمنع تحول أي حالات جديدة إلى أوبئة.

ثانياً، وكما ذكر آخرون، نحن بحاجة إلى بناء نظم الصحة العامة وتحسين دراسات الحالة الأولية في البلدان المتضررة وكذلك البلدان التي تعاني من نقاط ضعف مماثلة، ويوجد منها الكثير. وهذا يعني تعزيز المؤسسات ذاتها ودعم الأفراد الذين يشغلونها.

وكما أظهر تفشي المرض، فإن فيروس إيبولا يزدهر في أماكن حيث تكون النظم الصحية هشة وتعمل فوق طاقتها، وقدرات الصحة العامة محدودة. ومن خلال السماح للفيروس بالانتشار بسرعة أكبر وعلى نطاق أوسع، فإن مواطن الضعف تلك تشكل خطرا، ليس على الأشخاص الذين يعيشون في البلدان التي تتسم بضعف أنظمتها وحسب، ولكن على الناس في كل مكان. وكان المؤتمر الدولي بشأن التعافي من إيبولا الذي انعقد في الشهر الماضي يهدف إلى ذلك تماما – تعزيز نظم الصحة العامة في غينيا وليبريا وسيراليون. ومن الأهمية الحاسمة بمكان أن تفي جميع البلدان بالتعهدات التي قطعتها في المؤتمر – وقبله، في هذا الشأن.

ثالثاً، علينا أن نفهم كيف سمح نظام الصحة العالمية لدينا وهيكل التصدّي للطوارئ بانتشار هذا الوباء على نطاق واسع قبل أن نتدخل ونوسع نطاق عملنا. ولقد تم الاضطلاع بعدّة جهود هامة لتحديد العيوب الحاسمة التي تعتري الاستجابة، بما في ذلك التقرير الصادر عن الفريق المؤقت لتقييم فيروس إيبولا التابع لمنظمة الصحة العالمية، وفريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالاستجابة العالمية للأزمات الصحية، الذي سيُصدر تقريره النهائي قريباً. ونحث المعنيين على تقديم توصيات ملموسة وقابلة للتنفيذ بشأن عمليات الإصلاح المنهجية اللازمة لكفالة استجابات حسنة التوقيت وفعالة ومنسقة، ونرحب بالالتزام الذي أبداه كل من الدكتورة تشان والدكتور نابارو للاضطلاع بإصلاحات سريعة داخل منظمة الصحة العالمية. فتلك الإصلاحات تتطلب الدعم من جميع الشركاء والدول الأعضاء. وإليكم بعض الأسئلة التي ينبغي لتلك الجهود أن تلتمس الإجابة عنها.

لماذا استغرقت الأمم المتحدة ووكالاتها واستغرقنا جميعا هذا الوقت الطويل لكي ننشغل بالحالة الملحّة لهذا المرض وبشدّته؟ ما الذي كان مفقوداً بين الموظفين في الميدان – أشخاص مثل الدكتور فلاح، الذين كانوا يرون العيادات تفيض بالمرضى، والجثث متروكة في الشوارع – مع وجود أناس مثلنا لديهم السلطة لتحفيز التصدي الفعال؟ هل كان بالإمكان تفادي هدر الموارد الحيوية والوقت والطاقة بالاعتماد على الهياكل القائمة للأمم المتحدة والهياكل الدولية لتنسيق الاستجابة في حالات الطوارئ، بدلاً من إنشاء آلية جديدة في بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، أم أن هذه البعثة أضافت قيمة ما؟ إذا كان علينا تكرار الاستجابة مرة أخرى، أو إذا كان علينا مواجهة هذا التفشي مرة أخرى، فخلاصة القول هي: ما الذي يمكن أن نفعله بطريقة مختلفة؟

بطبيعة الحال، لا تعتمد قيمة هذه العمليات على التشخيص بل على التنفيذ السريع لأي علاجات يتم التوصل إليها. وهنا، أيضاً، يكون استمرار مشاركة المجتمع الدولي أمراً بالغ الأهمية. في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، عندما تشرّفت الولايات المتحدة بترأس جلسة طارئة لمجلس الأمن

سعياً إلى حشد دعم دولي لمواجهة فيروس إيبولا، ذكرت آنذاك أننا كنا نعرف كيف نغيّر مسار ذاك التفشّي الفتّاك – فقد كانت المسألة مجرّد حشد الموارد والإرادة للقيام بذلك. ''إن الحسابات بسيطة'' قلت حينئذ؛ ''كلما أسرعنا باتخاذ الإجراءات، سنقوم بإنقاذ المزيد من الأرواح'' (S/PV.7268، لصفحة ١٢). وهذا صحيح اليوم، إلا أننا لم نعد نتفوه بمجرد كلام عن تفشّي فيروس إيبولا وحسب، ولكن عن تفشي أمراض أخرى ستعقبه لا محالة. يجب أن تنعدم الحالات. وأن نبني نظما للصحة العامة تكون أكثر قدرة على الصمود وباستطاعة الجميع الوصول إليها. وأن نتعلم من أخطائنا. وإذا فعلنا ذلك، فسنقطع شوطاً طويلاً نحو منع التفشّي المقبل من القضاء على الكثير من الأرواح وتمزيق العديد من الأسر والمجتمعات المحلية. ولا تزال الحسابات بسيطة. كلما أسرعنا في اتخاذ الاجراءات، أنقذنا المزيد من الأرواح.

وأود أن أختتم، أخيراً، بأن أخبر المجلس عن مجرد واحدة من هذه الأرواح التي تم إنقاذها. في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، أي قبل ما يزيد على سنة بقليل، كان ثمة طبيب في غرفة الطوارئ يدعى فيليب أيرلند متوجها إلى حضور اجتماع للموظفين في مستشفى جون ف. كيندي التذكاري في منروفيا، ليبريا، حين داهمه صداع شديد للغاية إلى درجة أنه رأى ومضات من الضوء. وارتفع معدل ضربات قلبه وشعر بالحمّى. اشتبه في إصابته بفيروس إيبولا، ولكن العيادات القليلة في منروفيا التي تستقبل المرضى المشتبه في إصابتهم به كانت تغصّ بهؤلاء المرضى. لذلك حجر على نفسه في المنزل. وصنعت أمّه لنفسها ثيابا شخصية للوقاية تألفت من أردية المطر والقفازات المنزلية حتى تتمكن من رعايته. ولكن حالة الدكتور أيرلند استمرت في التدهور، إلى درجة أنه لم يستطع في اليوم السابع أن يشعر بنبضه، فتم أخذه على عجل إلى وحدة علاج فيروس إيبولا.

أثناء ليلته الأولى في الوحدة، أصيب بالإسهال ٤٦ مرّة وتقيّأ ٢٦ مرة. وقال: ''استيقظت وأنا بالكاد على قيد الحياة، في بركة من الأوساخ''. ولكن في ما وصفه بعدئذ بأنه ''أكثر عمل كريم مؤثّر يمكن للمرء تصوّره على الإطلاق''، جاء مساعد طبيب يدعى باتريك إلى الدكتور أيرلند في صباح اليوم التالي، ساعده على الاستحمام وألبسه ووضعه في سرير نظيف. ثم صلّى باتريك معه. وقال الدكتور أيرلند،

> ''ذلك الرجل غيّر مجرى حياتي بشأن كيفية التعاطف مع المرضى ورعايتهم. أعرف ذلك الآن، لأنني كنت مريضاً أحتضر.''

يوماً بعد يوم، أصبح الدكتور أيرلند أقوى، وبعد ١٤ يوماً أخرج من المستشفى خالياً من فيروس إيبولا. واليوم، عاد الدكتور أيرلند إلى مستشفى جون كنيدي التذكاري في منروفيا، حيث لا يقوم بمعالجة المرضى مرة أخرى وحسب، ولكنه يساعد أيضاً في تدريب جيل جديد من الأطباء والممرضات الليبريين. إنه يرى ذلك جزءاً من واجبه، وطريقة لإعادة بناء نظام صحي أنهكه الفيروس الذي كاد أن يقضي على حياته. وفي نهاية كل يوم، يعود إلى منزله وإلى زوجته وأطفاله الخمسة. تلك حياة شخص – حياة شخص تم إنقاذه من مرض متفش أودى حتى الآن بحياة ما يزيد على ٥٠٠ من المهنيين العاملين في المجال الصحي، وما يزيد على ١١ ٠٠٠ شخص إجمالاً. تصوروا لمجرد لحظة واحدة كم سنكون سعداء، في المرة المقبلة، إذا اتخذنا اليوم الخطوات التي من شأنها إنقاذ آلاف الأرواح في وقت لاحق.

السيد مانغارال (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئاسة النيجيرية للمجلس في هذا الشهر على تنظيم هذه الجلسة بشأن وباء فيروس إيبولا، الذي أثر على ثلاثة بلدان من غرب أفريقيا تأثيرا شديدا اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ولا تزال آثاره تؤرّق بعضاً منها اليوم. كما أود أن

أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، الدكتورة مارغريت تشان، والدكتور ديفيد نابارو، والسفير تيتي أنطونيو، والسيد بير توريسون، والدكتور موسوكا فلاح، على بياناقم.

إن الاهتمام الخاص الذي توليه الأمم المتحدة وبقية المجتمع الدولي لوباء إيبولا لهو دليل على بقاء كوكبنا ضعيفاً في جوانب معينة، وعلى التضامن الدولي، الذي بدا من خلال مختلف الجهود الناجمة عنه، وهو الأمر المطلوب لإيجاد استجابة كافية لمكافحة الآثار السلبية الناجمة عن هذه الآفة وما شابهها من الكوارث الطبيعية. وكما يبرز بوضوح في المذكرة المفاهيمية لهذا اليوم (S/2015/600، المرفق)، فإن ليبريا وغينيا وسيراليون ليست هي وحدها التي عانت معاناة شديدة من هذه الآثار، مع حدوث آلاف الوفيات، ولكن ثمة بلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية عانت منها أيضاً وإن بدرجة أقل، فشهدت آثار هذا المرض، بما فيها نيجيريا والسنغال ومالي. وهناك حتى بلدان خارج القارة الأفريقية قد تأثرت بها.

لقد انتشر وباء إيبولا بسرعة شديدة فاعتُبر تهديداً للسلام والأمن الدوليين. وينبغي أن نشير إلى أنه في ١٨ أيلول/سبتمبر، كان الوباء موضوع جلسة طارئة لمجلس الأمن (انظر S/PV.7268)، وهو عادة لا يُطلب انعقاده لمناقشة مسائل تتعلق بالصحة العامة. وبالنظر إلى نطاق فيروس إيبولا وما يشكله من خطر على السلام والأمن الدوليين، شاركت ١٣٤ دولة عضواً في الأمم المتحدة في تقديم القرار ٢١٧٧ (٢٠١٤)، الذي اقترحته الولايات المتحدة، واتّخذه أعضاء المجلس بالإجماع. وأظهر القرار قدرة المجتمع الدولي على التعبئة في مواجهة هذه الأزمة الاستثنائية. ونثني على رد فعل المجتمع الدولي، بقيادة مجلس الأمن، في إدراكه الجماعي لخطورة الحالة، ولا سيما من خلال اتخاذ القرار ودعوته إلى حشد المعونة الدولية لمكافحة هذه الآفة.

إن الوفيات الناتجة عن فيروس إيبولا، والمخاطر المحدقة بالخدمات الصحية والاجتماعية الأساسية والفوضى التي سادت هياكلها القائمة، بما في ذلك إغلاق المستشفيات في بعض البلدان، أمران كانا نتيجة ضعف النظم الصحية في البلدان المتضررة أكثر من غيرها وأعراض واضحة بشأنها على حد سواء. ورأينا أيضا كم كان توزيع المعونة الدولية بطيئا، على الرغم من حقيقة كونها متوفرة، فضلاً عن وصم القارة الأفريقية بأسرها، والتدابير الوقائية المفرطة والمهينة التي اتخذتها العديد من البلدان – ممارسات الحجر الصحي، والعزلة، بل وحتى الحظر الضمني وهي أمور لا تزال تبعث على الأسى حتى مع النظر إلى حق الدول في الدفاع عن أمنها وكفالته، بما في ذلك ما يتعلق بمسائل الصحة. وكانت تلك الحالة مبرراً على نطاق واسع لمناشدة الأمين العام في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٤ من جانب زعماء البلدان الثلاثة الأكثر تضرراً ملتمسين رفع التدابير المذكورة أعلاه. وأطلق مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، من جانبه، في اجتماعه الاستثنائي السادس الذي انعقد في أديس أبابا بتاريخ ٨ أيلول/سبتمبر، مناشدة عاجلة مماثلة ترمي إلى كفالة ألاّ تكون تلك البلدان معزولة.

وكما شدد الأمين العام، لم يكن فيروس إيبولا مجرد أزمة في مجال الصحة العامة.

أما عواقبه الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية فخطيرة، ويمكن أن تهدد الاستقرار السياسي في البلدان المعنية. وقد كان لفيروس الإيبولا أثر سلبي على مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في ليبريا وكل البلدان المتضررة في المنطقة. فعلى سبيل المثال، شهدنا تدابير اتخذتها بعض شركات النقل الدولي لتقييد حركة الشحن الدولي إلى البلدان الأكثر تضررا من فيروس الإيبولا، الأمر الذي أثر بصورة سلبية مباشرة على اقتصادات تلك البلدان. وقد أدت الآثار إلى انهيار مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في البلدان، ووجهت ضربة أخرى إلى الظروف المعيشية للسكان.

وندرك أن ليبريا – وهي بلد خارج من حرب أهلية طويلة – قد شهدت تأخيرات فيما يتعلق ببناء السلام وعملية السحب التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. ومع ذلك، فإننا نرحب بالزيادة الكبيرة في التضامن التي ولدها فيروس الإيبولا على الصعيد الثنائي. وفي هذا الصدد، نشيد بجهود الأفراد من البلدان التي نشرت أفرقة طبية وأفراد عسكريين في الميدان. وخلال أزمة وباء فيروس الإيبولا، شهدنا الدعم الكامل فيما بين المنظمات الدولية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل اتحاد نهر مانو، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة أطباء بلا حدود، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقبل كل شيء عزم مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي قرر – للمرة الأولى في تاريخه – في اجتماعه في نيروبي يوم ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٤، إيفاد فريق طبي مدني – عسكري إلى ليبريا.

ونحيط علما بالبيان الذي أدلى به نائب المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية من أنه،

”من الممكن احتواء انتشار وباء الإيبولا وخفضه إلى الحد الأدنى ما دام المجتمع الدولي يعمل بسرعة وفعالية. وخلال تلك المكافحة، يجب إعطاء الاهتمام على سبيل الأولوية للأطفال والنساء والفئات الضعيفة الأخرى من الناس“.

ولا يزال هذا التأكيد صالحا اليوم في الكفاح المستمر ضد الوباء في سيراليون وغينيا. ولكن يجب أن نظل متيقظين نظرا لظهور حالات معزولة في ليبريا التي كان قد أعلن خلوها من فيروس الإيبولا. ونأمل أن يستخلص المجتمع الدولي الدروس المستفادة من هذه الحالاتعن طريق اعتماد نظام للإنذار المبكر لكي نتمكن من الاستجابة بطريقة أفضل من حيث التوقيت لحالات التفشي من هذا القبيل في المستقبل.

وأود أن أختتم كلمتي بتكريم الضحايا، بمن في ذلك الأفراد الطبيون الذين احترموا يمين أبوقراط بعدم التخلي عن المرضى وبذل كل ما في وسعهم لعلاجهم، حتى على حساب أرواحهم. وكان من بينهم علماء بارزون في مجال الأوبئة وأطباء أجانب. كما أشيد بوحدات الأمم المتحدة في الميدان، التي لم تتردد في ممارسة مهمتها.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أنا أيضا أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة في مجلس الأمن بعد انقضاء قرابة سنة على أول جلسة للمجلس (انظر S/PV.7268) تم تخصيصها لوباء الإيبولا، التي عقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. كما أود أن أشكر جميع المتكلمين على إحاطاتهم الإعلامية.

في البداية، تود فرنسا مرة أخرى أن تشيد بالضحايا والموظفين المحليين والدوليين الذين لازموا المرضى منذ ظهور الوباء. وإذا كانت الحالة قد تحسنت بشكل واضح في البلدان الثلاثة الأكثر تضررا، فإن ذلك هو ثمرة العمل على أساس استراتيجية قوية، تدعمها الموارد البشرية والمالية الكبيرة. وفي هذا الصدد، نثني على عمل الأمم المتحدة، التي اضطلعت أفرقتها ذات الصلة بدور رئيسي على المستويين الاستراتيجي والتنفيذي. وبالمثل، نشيد بالاستجابة المثالية للاتحاد الأفريقي.

لكن على الرغم من هذه النتائج المشجعة، لم ينته وباء الإيبولا. ويجب أن يظل المجتمع الدولي محتشدا من أجل التغلب على الفيروس. ومن الضروري أن نتابع جهودنا في مواصلة تعزيز الرقابة الوبائية والقدرة على الاستجابة فيما بعد تحقيق هدف استئصال فيروس الإيبولا. ولا يزال القضاء التام على الفيروس في البلدان الثلاثة المتضررة يمثل الأولوية بالنسبة لنا.

ومنذ بداية أزمة فيروس الإيبولا، ما فتئت فرنسا ملتزمة التزاما تاما تجاه البلدان المتضررة، ولا سيما في دعم الجهود

التي تبذلها السلطات الغينية. وقد حشدنا أكثر من ٢٢٠ مليون يورو، بما في ذلك ١٦٠ مليون يورو من التبرعات المحصلة من ميزانية الدولة. وفي غينيا، يتضمن دعمنا للسلطات على وجه الخصوص التدريب وحماية الجهات الفاعلة المشتركة في الأزمة من خلال إنشاء مركزي تدريب في فرنسا وفي غينيا. كما يشمل دعمنا توفير قيادة طبية من خلال إنشاء أربعة مراكز تدريب معنية بفيروس الإيبولا، ومركز لعلاج موظفي التمريض، وتمويل أربعة مختبرات.

وبالإضافة إلى هذه الجهود الرامية إلى التغلب على الوباء، فإننا قد ركزنا اهتمامنا على تعافي البلدان المعنية. ومثلما كانت فرنسا في طليعة الاستجابة في حالات الطوارئ للوباء، فقد شاركت بنشاط في جهود التعافي هذه بجمع أكثر من ١٥٠ مليون يورو تمويلا إضافيا. وبوجه عام، ستكون فرنسا قد جمعت حوالي ٣٥٠ مليون يورو للتصدي للوباء ومساعدة البلدان المتضررة على التعافي.

لقد سلطت أزمة الإيبولا الضوء على هشاشة نظم الرعاية الصحية في البلدان المتضررة. وينبغي أن تركز جهود التعافي على تعزيز تلك النظم القائمة على أساس نهج إقليمي. وتقوم فرنسا بالفعل بتنفيذ العديد من المشاريع مع شركائنا على المستويين الأفريقي والدولي. ونؤيد إنشاء أفرقة إقليمية للإنذار والاستجابة للوباء في غينيا. كما نقوم بإنشاء شبكة من معاهد الصحة العامة لرصد مخاطر الأوبئة في غرب أفريقيا. وسيتم ربط هذا المشروع بشبكة من المختبرات بقيادة معهدي باستير وميريو، وسيدعمه تعزيز النظافة الصحية في المستشفيات على الصعيد الإقليمي.

إن الوباء لا يتسم فقط بعدم اعترافه بالحدود، ولكنه قد أثر على جميع قطاعات المجتمع في تلك البلدان، فتوقفت العمليات التعليمية والاقتصادية والسياسية. ويغطي الدعم الفرنسي للبلدان الأكثر تضررا جميع تلك المجالات. ونحن عازمون على تعزيز تعاوننا في المنطقة مع شركائنا المحليين والدوليين. علينا أن نعمل معا لوضع حد للوباء وضمان قدرة نظم الرعاية الصحية على التكيف وقدرتها على منع حدوث أزمات صحية مماثلة في المستقبل ودعم التنمية المستدامة في المنطقة.

وفي الختام، يجب إيلاء مزيد من النظر في كيفية تحسين استجابة النظام الدولي ككل للأزمات الصحية، سواء من خلال المحافل متعددة الأطراف أو على أرض الواقع. وينبغي أن يعتبر الوباء فرصة لبناء قدراتنا على مواجهة التحديات الكبيرة المتعلقة بالصحة. فالوباء يذكرنا بأننا بحاجة إلى وجود قدرات قوية في مجالي الإنذار المبكر والاستجابة، ولا سيما مدى حاجتنا الماسة إلى اللوائح الصحية الدولية لمنظمة الصحة العالمية. وستنظم فرنسا في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر في باريس اجتماعا رفيع المستوى بشأن الدروس المستفادة من العديد من الجهات الفاعلة المعنية بالاستجابة في غرب أفريقيا.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة الرئاسة النيجيرية للمجلس على عقد هذه الجلسة الهامة. وأود أن أتوجه بالشكر للدكتورة مارغريت تشان، المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية؛ والدكتور ديفيد نابارو، المبعوث الخاص للأمين العام المعني بفيروس إيبولا؛ ونائب الممثل الدائم للسويد بالنيابة عن رئيس لجنة بناء السلام؛ وبصفة خاصة إلى السفير تيتي أنتونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

وأود أن أرحب ترحيبا خاصا بمشاركة الدكتور موسوكا فلاح، الذي تكلم مباشرة من ليبريا، البلد الذي تضرر بشدة جراء وباء فيروس إيبولا. وأشكره جزيل الشكر على تشاطر تجربته المباشرة مع الوباء مع المجلس.

وننوه باعتماد مجلس الأمن للقرار ٢١٧٧ (٢٠١٤)، الذي أعلن أن أزمة فيروس إيبولا تمثل تهديدا دوليا للسلام والأمن، حيث أن هذا القرار ساعد على تسليط الضوء على

الوعي بالوباء وزيادة المساعدة الدولية إلى ليبريا وسيراليون وغينيا.

وإننا نثني أيضا على الأمين العام ونعرب عن امتناننا له على جهوده الرامية للمساعدة في توليد الزخم لتنظيم مناسبات للمانحين، ساعدت على جمع الأموال التي تشتد الحاجة إليها لمكافحة فيروس الإيبولا في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. كما نعرب عن امتناننا للدول الأعضاء، والمؤسسات المالية والمنظمات الدولية والإقليمية التي دعمت هذه المبادرة، وأبدت تضامنها مع الشعوب والمجتمعات المحلية المتضررة.

والقرار ٢١٧٧ (٢٠١٤) يدعو إلى دعم البلدان المتضررة في تكثيف أنشطة الوقاية والاستجابة، فضلا عن تخصيص القدرات الكافية لمنع تفشي المرض في المستقبل. وهذه التدابير، جنبا إلى جنب مع جهود الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام والمعني بالاستجابة العالمية للأزمات الصحية، فضلا عن الإصلاحات الجارية في منظمة الصحة العالمية، والتي أشارت إليها الدكتورة تشان هنا مرة أخرى في هذا الصباح، وخصوصا التوصية بإنشاء قوة عمل للتصدي للطوارئ الصحية العالمية، يمكن أن تقي من التهديدات المستقبلية التي تحيق بالسلام والأمن الدوليين، وتتخذ شكل أوبئة.

ونسلط الضوء على مبادرة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لإنشاء بعثة دعم الاتحاد الأفريقي المعنية بالتصدي لتفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا، والتي تشكل مثالا ملموسا للكيفية التي يمكن من خلالها للمنظمات الإقليمية الاضطلاع بدور محوري في الاستجابة للأزمات في مناطقها الجغرافية. ونشيد أيضا باعتماد وزراء الصحة الأفارقة للنظام الأساسي للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، في مالابو خلال شهر تموز/يوليه.

ويعطينا التقدم اليومي المحرز في الحد من انتشار المرض الأمل في أن تفشي الايبولا يقترب من نهايته وأن اقتصادات البلدان المتضررة ستكون مرة أخرى على المسار الصحيح، بما يؤذن بأن تصبح آفاقها المشرقة قبل بداية العدوى حقيقة واقعة أخيرا. وقد انخفضت حالات الإيبولا من آلاف الأرواح التي فقدت في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ إلى مستوى منخفض مشجع، هو حالتان إجمالا في غينيا وسيراليون، مما يقودنا إلى حقيقة انعدام الإصابات.

وعلى الرغم من أن تفشي الايبولا ليس الخطر الوحيد الذي يهدد السلم والأمن، المدرج في جدول أعمال المجلس، إلا أنه يمثل دراسة مهمة لأفضل الممارسات فيما يخص الكيفية التي يمكن من خلالها استخدام الدروس المستفادة في المستقبل. ويمكن على وجه الخصوص، تكييف الدروس المستفادة من الجهود التعاونية للمجتمع الدولي لإقامة ترتيبات شراكة أكثر ابتكارا ومرونة من أي وقت مضى، تعتمد على نقاط قوتنا وتساعد على بناء وتوطيد السلام والاستقرار، ليس في أفريقيا فحسب، بل في مناطق الصراع في جميع أنحاء العالم.

كما يتمثل درس آخر مستفاد من تفشي فيروس الإيبولا في أنه على غرار التهديدات الأكثر عمومية متمثلة في الإرهاب والتطرف العنيف، فإن التحديات المعاصرة للسلام والأمن الدوليين تتطلب تدخلا مبكرا وحسن التوقيت، ولا يمكن احتواؤها ضمن الحدود، وهي ستنتشر إذا كان هناك ضعف في البنية التحتية، وتتطلب اتباع نُهج إقليمية وتعاونا وثيقا مع المجتمع المدني، وستبطل مفعول أي جهود غير شاملة للجميع، مما يجعل مسألة إيجاد حلول دائمة لها أمرا أكثر صعوبة.

وبفضل التزام المجتمع الدولي والقيادة الحازمة على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية، تم احتواء فيروس الايبولا. وذلك نجاح كبير يمكننا جميعا الاحتفال به وتعلم الدروس منه. وتشكل جلسة مجلس الأمن هذه إسهاما هاما آخر وفرصة لنا للتقييم ولمواصلة اليقظة من

أجل الاستجابة بفعالية وتجنب تفشي أمراض في المستقبل، تشكل خطرا على الأمن الإنساني على المستوى الدولي.

السيد أولغوين سيغاروا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشكر الرئاسة النيجيرية على عقد هذه الجلسة بشأن الاستجابة العالمية لمواجهة تفشي وباء إيبولا في غرب أفريقيا. كما نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم.

لقد تعلمنا من تفشي وباء الإيبولا مؤخرا دروسا هامة وأفضل الممارسات، والتي يتمثل أهمها في إنشاء نظام منسق على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والعالمية للتصدي مبكرا للآفات التي تهدد الصحة وتتسبب في حالات طوارئ صحية تؤثر على السلم والأمن الدوليين. وتتطلب نُظم الإنذار المبكر مشاركة منسقة، مع تجنب ازدواجية جهود مختلف وكالات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والتي تشكل ركائز أساسية لا غنى عنها. ونحن نقدر أن بعض وكالات الأمم المتحدة قد نقحت بروتوكولات استجابتها الأولية وقررت إعادة الهيكلة سعيا لإيجاد آليات أكثر فعالية لمكافحة هذه الأوبئة.

لقد تعلمنا أهمية منع سيناريوهات التمييز ضد الشعوب والبلدان المتضررة. ولا بد من اتخاذ إجراءات تشمل اتباع نهج شامل لاحترام حقوق الإنسان من أجل منع أي أشكال جديدة للاستبعاد والوصم.

ويتضمن القرار ٢١٧٧ (٢٠١٤)، الذي شارك بلدي في تقديمه، فكرة أن حدوث أزمة صحية يمكن أن يهدد السلم والأمن الدوليين. وبالتالي، فإننا نشيد بوجه خاص بجميع الأطراف الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية التي لم تتردد في المساعدة في أصعب مراحل انتشار الوباء، حتى وهي تخاطر بحياتها. وتستحق مثل هذه المبادرات السخية والتي تنم عن التضامن تقديرا خاصا.

وإننا نؤكد أهمية الشروع في عملية إنعاش مناسبة بعد الأزمة. وكانت اقتصادات العديد من البلدان المتضررة من تفشي فيروس الإيبولا قد انهارت، مما أظهر ضعف نُظم صحتها العامة. ونحن ندعم ونشجع الجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام ومختلف وكالات وبرامج الأمم المتحدة، وخاصة منظمة الصحة العالمية، فضلا عن المنظمات الأخرى، لبناء القدرات الوطنية في المناطق الأكثر تضررا من الأزمة.

وأخيرا، فإننا نتفق مع الأمين العام على أن تفشي فيروس الإيبولا قد أفاد في الكشف عن اتحاد العالم في مواجهة هذه المشكلة. ولكن ربما نفقد استثماراتنا ونخسر تضحياتنا إذا لم يتم الانتهاء من العمل بشكل صحيح. وطالما ظلت حالات الإصابة بالإيبولا قائمة في أي جزء من العالم، فإننا جميعا في خطر.

السيدة قعوار (الأردن): اسمحوا لي في البداية، السيدة الرئيسة، أن أشكركم على عقدكم هذه الجلسة الهامة، وأن أتقدم بالشكر لكل من الدكتور ديفيد نابارو والدكتورة مارغريت تشان والسيد تيتي أنطونيو والدكتور موسوكا فلاح والسيد بير توريسون على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة. لقد اجتمعنا هنا في مثل الوقت من العام الماضي تقريبا (انظر S/PV.7268) للنظر في التداعيات الخطيرة لوباء الإيبولا وكيفية التعامل مع هذا النوع غير المسبوق من مهددات الأمن والسلم الدوليين.

وقد أسفرت وحدة الهدف داخل المجلس وتكثيف الجهود الإقليمية والدولية عن الاستجابة بفعالية لمكافحة هذا الوباء وإنشاء بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا التي أنهت مهامها قبل عدة أيام، بعد أن حققت بنجاح الأهداف الرئيسية لإنشائها. وأود هنا أن أتقدم بالشكر إلى كافة أفراد بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا على ما بذلوه من جهود وتضحيات للحد من انتشار الوباء.

كما نشكر الدول المساهمة في تقديم الموارد المالية والطبية والمعدات. ويحدونا الأمل في أن تتمكن منظمة الصحة العالمية، بعد أن تسلمت المهام من بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، من القضاء على الوباء بشكل كامل في أقرب وقت ممكن.

يجب البناء على الإنجاز الدولي الذي تحقق وضمان استكمال العمل على أكمل وجه لأن استمرار وجود مؤشرات سلبية في هذا المسعى، وإن بدت محدودة، قد تدفعنا مجددا إلى مرحلة الخطر. فكل من غينيا وسيراليون، على سبيل المثال، لا تزالان تعانيان من انتشار الوباء، بالرغم من تناقص عدد حالات الإصابة وتقلص منطقة انتشار العدوى. كما أن عودة ظهور الإيبولا في ليبريا، بعد إعلانها دولة خالية من الوباء، يحتم على المجتمع الدولي والجهات الفاعلة الاستمرار في تقديم الدعم لحكومات الدول المتضررة من خلال توفير الموارد والمساعدات اللازمة لحين الوصول إلى حالة الصفر والتأكد من عدم ظهور الوباء مجددا.

إن نظم الصحة العامة في دول غرب أفريقيا يعتبر أحد العقبات الرئيسية أمام السيطرة على إيبولا والقضاء عليه. ولذا، يجب على حكومات الدول المتضررة، من خلال مساعدة المنظمات الدولية والإقليمية، تعزيز أنظمة الرعاية الصحية وتدابير الصحة العامة. حيث كان من الجلي أن الوباء انتشر بسرعة كبيرة في الدول التي تعاني من ضعف نظم الصحة العامة. كما لا بد من إيجاد أنظمة لمراقبة ورصد الأوبئة قادرة على الكشف المبكر عن الأوبئة عند ظهورها على الصعيد الوطني، بالإضافة إلى ضرورة وجود آليات للكشف عن الأوبئة في مناطق العبور بين الدول بهدف منع انتقال أي وباء وانتشاره على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وعلى صعيد متصل، فإنه من الضروري أن تستثمر دول غرب أفريقيا في القوى البشرية التي تم تأهيلها خلال فترة الاستجابة لوباء الإيبولا والبناء على الأصول، بما فيها المعدات والأدوات المتوفرة، لتتمكن من النهوض بالقطاع الصحي وبناء ثقة المجتمع المحلي في الخدمات الصحية المقدمة على الصعيد الوطني، مما سيساهم في تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في استراتيجيات التعافي في فترة ما بعد الإيبولا. كما ويمكن تسخير طاقات المجتمعات المحلية لبناء قدرات إضافية للتنمية الاقتصادية المحلية بناء على الخبرات التي اكتسبتها خلال المرحلة الماضية.

لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتغاضى عن الأضرار الجسيمة التي لحقت بالحالة الاقتصادية والاجتماعية جراء تفشي الوباء واستمراره لفترة أطول كثيرا مما كان متوقعا، خصوصا وأن الدول الثلاثة الأشد تضررا من الوباء مدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام. ونثني على مبادرة الأمين العام بعقد المؤتمر الدولي المعني بوباء إيبولا في الشهر الماضي، والذي سلط الضوء على ضرورة الاستثمار في البلدان الثلاث الأكثر تضررا من الوباء ودعم أولويات الانتعاش فيها.

وختاما، فإننا نكرر دعوتنا المجتمع الدولي إلى مواصلة وتيرة الدعم للحكومات المتضررة من خلال توفير الموارد والمساعدات اللازمة للقضاء على الوباء بشكل تام ودعم استراتيجية التعافي لهذه الدول في فترة ما بعد القضاء على الوباء، بالإضافة إلى تكريس مزيد من الخبرات العلمية ودعم درجة التأهب لمواجهة انتشاره.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): تعرب الصين عن التقدير لنيجيريا على مبادرتها بعقد جلسة اليوم بشأن فيروس إيبولا. وأشكر الدكتورة مارغريت تشان، المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية، والدكتور ديفيد نابارو، المبعوث الخاص للأمين العام المعني بفيروس إيبولا، على إحاطاتيهما الإعلاميتين. لقد استمعت باهتمام إلى البيانات التي أدلى بها السفير أنطونيو والسيد توريسون والدكتور فلاح.

تفشى وباء الإيبولا في غرب أفريقيا في أواخر عام ٢٠١٣. كان أشد تفشي للمرض، على أوسع نطاق جغرافي ولأطول مدة، في السنوات الأربعين منذ اكتشاف الفيروس للمرة الأولى. لم يشكل الفيروس تهديدا خطيرا لحياة سكان البلدان المتضررة وصحتهم وأمنهم فحسب، بل وتحديات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان.

ومنذ أن بدأ الوباء يتفشى، اتخذت الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية وغيرهما من الوكالات تدابير طارئة وقامت بالتنسيق الفعال مع المجتمع الدولي في مكافحة الوباء معا. في الوقت الحاضر، وبفضل الجهود التي بذلتها جميع الأطراف المعنية، أحرزت أنشطة الوقاية من إيبولا ومكافحته تقدما كبيرا وحققت جهود مكافحة وباء الإيبولا نتائج حاسمة. لقد أثر وباء إيبولا تأثيرا خطيرا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسيراليون وغينيا وليبريا وغيرها من بلدان غرب أفريقيا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستخلص الدروس من الوباء ويركز على تعافي وإعادة بناء البلدان المتضررة في مرحلة ما بعد فيروس إيبولا، مع التركيز على النقاط التالية.

أولا، يجب التعجيل بالتنمية والتخفيف من حدة الفقر بهدف وضع أساس مادي متين من أجل منع تكرار وباء إيبولا. السبب الأساسي في تفشي الفيروس في أنحاء المنطقة هو الفقر. من شأن القضاء على الفقر وتحقيق التنمية وحدهما كفالة توفر أساس مادي متين لمنع تكرار الوباء. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل إيلاء اهتمام متزايد لخطة التنمية الدولية، ويزيد فعليا المساعدة الإنمائية، ويساعد بنشاط البلدان المتضررة في تنمية اقتصاداتها وإيجاد فرص العمل والقضاء على الفقر وتحسين سبل كسب الرزق وتطوير الخبرات وتحسين الحوكمة الوطنية وبناء قدرات الحكومات المعنية بغية كفالة ازدهار شعوبها وصحتها وأمنها.

ثانيا، يجب وضع رؤية طويلة الأجل لمساعدة البلدان الأفريقية على إنشاء وتحسين نظم الصحة العامة فيها. لقد كشف وباء إيبولا عن مدى ضعف نظم الصحة العامة في غرب أفريقيا. وتأمل الصين أن يساعد المجتمع الدولي البلدان الأفريقية على بناء المزيد من المستشفيات والمختبرات وشراء الأجهزة والمعدات المتقدمة، مع تقديم الدعم النشط لجهودها الرامية إلى إنشاء آليات استجابة لحالات الطوارئ المتصلة بالصحة العامة ولإدارتها، وتحسين آليات الوقاية والمكافحة على مستوى القاعدة، وتعزيز تدريب العاملين الطبيين، وتعزيز الوعي بالوقاية في أوساط الجمهور، وتحديث المعدات والبرمجيات الضرورية على نحو كامل.

ثالثا، يجب تعزيز التنسيق والتآزر في مواجهة تحديات أمنية غير تقليدية من قبيل وباء الإيبولا. لا يمكن لأي بلد أن يتصدى لهذه التحديات بمفرده. ينبغي للمجتمع الدولي تعزيز الشعور بالمصير المشترك للبشرية مع العمل ككيان واحد وتشاطر السراء والضراء. ينبغي لهيئات الأمم المتحدة مثل مجلس الأمن ومنظمة الصحة العالمية، وكذلك المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أن تعزز التنسيق وتفسح المجال كاملا لأفضل استفادة من مزاياها، وتواصل دعم الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو وغيرها من المنظمات الإقليمية في الاضطلاع بأدوارها الخاصة في الوقاية من الوباء ومكافحته. كما ينبغي لها أن تساعد بلدان غرب أفريقيا على الخروج من شبح أزمة إيبولا في أقرب وقت ممكن وتحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي.

الصين صديق حميم وأخ وفي لأفريقيا. اجتزنا معا أوقات الشدة والرخاء. إن الصين تتعاطف مع البلدان الأفريقية المتضررة من أثر الوباء.

ومنذ تفشي الوباء، كانت الصين من بين أوائل الدول التي توفر المساعدة حيث قدمت أكبر قدر من المساعدة الخارجية

في القطاع الصحي في تاريخها، وبذلك اضطلعت بدور رئيسي وترويجي في التصدي الدولي لهذا الوباء. وفي مناسبات عديدة، أرسلت الصين ثلاث طائرات مستأجرة كبيرة إلى بلدان غرب أفريقيا الثلاثة لإيصال سلع، وذلك بقيمة إجمالية قدرها ١٢٠ مليون دولار في أربع دفعات من المساعدات قدمتها إلى البلدان المتضررة و ١٣ بلدا مجاورا. وأرسلت الصين أيضا أكثر من ٢٠٠ ١ من الخبراء في مكافحة الأمراض الوبائية والعاملين في المجال الطبي، كما ساعدت سيراليون وليبريا في بناء مختبر للسلامة البيولوجية ومركز لعلاج فيروس إيبولا ومرافق هامة أخرى.

وحتى شهر تموز/يوليه، اختبر فريق المساعدة الطبية الصيني أكثر من ٠٠٠ ٥ عينة للفيروس وعالج ما يزيد على ٨٠٠ مريض. كما ساعدت الصين البلدان المتضررة في تدريب أكثر من ٠٠٠ ١٣ من العاملين في المجال الطبي. وزار وزير الخارجية الصيني وانغ يي في الآونة الأخيرة سيراليون وغينيا وليبريا للحصول على معلومات مباشرة عن النتائج التي حققتها البلدان الثلاثة في مكافحة الوباء وللإلمام باحتياجات وتطلعات البلدان الثلاثة على صعيد إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي خلال فترة ما بعد الإيبولا. وفي المرحلة القادمة، واستجابة للاحتياجات المحددة للبلدان الأفريقية، ستعزز الصين المساعدة لهذه البلدان في مجال نظم الرعاية الصحية وستتعاون معها في بناء الطاقات الإنتاجية والهياكل الأساسية وتنمية الموارد البشرية، وذلك من أجل مساعدة البلدان الأفريقية في تسريع تنميتها وتعزيز قدراتها على مواجهة حالات الطوارئ الصحية. كما تدرس الصين بعناية خطة الانتعاش للبلدان الثلاثة الواقعة في غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو، وتنظر فعليا في تنفيذ جولة جديدة من تدابير المساعدة.

كما ستقدم الحكومة الصينية ٥ ملايين دولار إضافية نقدا إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الإيبولا من أجل دعم الأمم المتحدة في الاضطلاع بدورها الرئيسي والتنسيقي في عملية الانتعاش في المناطق المتضررة. والصين تولي اهتماما وثيقا لصحة ورفاه الشعوب الأفريقية، وهي على أهبة الاستعداد للتعاون مع المجتمع الدولي من أجل الإسهام بقدر أكبر في السلام والتنمية في أفريقيا.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الهامة لإبقاء هذا الموضوع على جدول الأعمال، وبصفة خاصة على الطريقة التي استجابت بها نيجيريا للتحدي المتمثل في فيروس إيبولا داخل حدودها، وكذلك على قيادتكم في مساعدة العديد من الدول الأخرى.

ونرحب بالإحاطات الإعلامية التي قدمها كل من المديرة العامة تشان، والتي نشكرها على مشاركتها في الجلسة من هونغ كونغ، والمبعوث الخاص نابارو والسيد تييي أنطونيو والدكتور فلاح الذي تكلم بشكل مؤثر جدا عن تصميم المجتمعات المحلية على البقاء على قيد الحياة. وأود أن أعرب عن شكري للدكتور نابارو على عمله الدؤوب في تنسيق الاستجابة الدولية للإيبولا وللدكتورة تشان على قيادتها لمنظمة الصحة العالمية. وأرحب بالتزامها بإعداد المنظمة للاستجابة لأي أزمة في المستقبل. وكما قال آخرون، فإن هناك الكثير الذي يمكن أن نتعلمه جميعا مما حدث في هذه المرة. وأود أن أعرب عن تقديري الخاص للدكتور فلاح على شجاعته وعلى قوة المجتمع المدني الذي يمثله في مكافحة هذا المرض.

لقد أسهم الاتحاد الأفريقي إسهاما كبيرا في مكافحة فيروس إيبولا. والتزام المنطقة بدحر الإيبولا يشهد عليه جميع الأخصائيين الصحيين الأفارقة وعددهم ٨٣٥ الذين نشرهم الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك ١٩٠ من النيجيريين الذين تطوعوا في إطار هذا الجهد.

في أيلول/سبتمبر العام الماضي، توقعت مراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها ظهور نحو ١,٤ مليون

حالة في غرب أفريقيا بحلول أوائل عام ٢٠١٥، مما يشكل تهديدا واضحا للسلام والأمن الدوليين. ومن المهم أن نتذكر أن ذلك كان أمرا خطيرا حقا، ولكن عدد الحالات اليوم يزيد قليلا على ٠٠٠ ٢٧ حالة. لقد تمت السيطرة على وباء الإيبولا. والمجلس يناقش عادة الأنباء السيئة. واليوم، ينبغي لنا أن نتوقف لحظة للاحتفال بذلك التقدم واتخاذ خطوات لضمان استمراره.

لقد تطلب الحد من انتشار هذا المرض الرهيب عملا شاقا وتضحيات، ولا سيما من جانب السكان المحليين في المناطق المتضررة، وكذلك من قبل الحكومات الوطنية في سيراليون وليبريا وغينيا ومن العاملين في مجال الرعاية الصحية من جميع أنحاء العالم. ومن المؤسف بشكل مأساوي أن أكثر من ٠٠٠ ١١ شخص قد ماتوا. وكان من الممكن أن يكون هذا العدد أكبر بكثير لولا تفانيهم. ويحق لنا أن نفخر بأن المجتمع الدولي قد هب لدعم الجهود الرامية إلى دحر الإيبولا.

وقد قامت المملكة المتحدة بالدور المنوط بها. ففي سيراليون، تعهدنا بتقديم أكثر من ٦٦٠ مليون دولار وبنينا ستة مراكز علاجية وثلاثة مختبرات للتشخيص. وبفضل خبرة العسكريين والمدنيين من أبناء شعبنا، دعمنا وظيفة القيادة والسيطرة، الأمر الذي جعل الاستجابات على الصعيدين الوطني والمحلي أكثر فعالية. وقد تم إجمالا نشر ما يزيد على ٣٠٠ ١ من العسكريين والعاملين في مجال الرعاية الصحية لدعم الاستجابة. وطوال الأزمة، استجبنا بسرعة وطموح وابتكار بالتعاون مع الكثيرين غيرنا، بما في ذلك الصين وكوبا والدانمرك والسويد ونيوزيلندا وأستراليا.

وجهودنا الجماعية تؤتي ثمارها. فقد تراجع عدد الحالات الجديدة إلى حالة وحدة فقط شهدناها في الأسبوع الماضي في سيراليون مقارنة بأكثر من ٥٠٠ حالة كانت تُسجل أسبوعيا في ذروة تفشي المرض. ولكن لا يزال ذلك أكبر من أن يُسكت عليه. ويجب على المجتمع الدولي أن يظل ملتزما تجاه المنطقة وبوقف الإصابة بالفيروس نهائيا. وكما تبين الحالات الأخيرة في ليبريا، فإنه عندما ينجح بلد ما حتى في وقف الإصابة نهائيا،لا يمكننا التخلي عن حذرنا. ولوقف الإصابة نهائيا بصورة لا رجعة فيها، يجب أن نحافظ على عزمنا ودعمنا. والبلدان المتضررة تتخذ، وهي محقة في ذلك، خطوات للانتقال من الأزمة إلى الانتعاش، وذلك بمساعدة ملايين الأطفال على العودة إلى المدرسة واستعادة خدمات الرعاية الصحية الأساسية وإعطاء دفعة البداية للنشاط الاقتصادي. ويتطلب كل ذلك دعم جميع الحاضرين هنا.

نشكر الأمين العام على عقد المؤتمر الدولي بشأن التعافي من الإيبولا والذي حقق نجاحا لافتا في تموز/يوليه. وسيكون من المهم الآن أن تعمل الجهات المانحة عن كثب مع البلدان المتضررة ومع بعضها بعضا لتنسيق الأنشطة على أفضل وجه من أجل منفعة المنطقة. وستواصل المملكة المتحدة الوقوف إلى جانب سيراليون والمنطقة. وقد تعهدنا بتقديم مبلغ ٣٧٠ مليون دولار لدعم استراتيجية الإنعاش بعد الإيبولا التي أعلنها الرئيس كوروما ومدتها سنتان. وحجم التزامنا بالإنعاش بعد الإيبولا، بما في ذلك تخفيف عبء الديون من خلال صندوق النقد الدولي، يزيد الآن على ٥٠٠ مليون دولار.

ويجب علينا بصورة جماعية أن نتعلم دروسا من هذه الأزمة لتحسين النظم الصحية على الصعيدين الدولي والوطني. ولذلك، نرحب بالعمل الجاري الذي يقوم به الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستجابة العالمية للأزمات الصحية والذي أنشأه الأمين العام. ومن الواضح أننا في حاجة إلى تحقيق ثلاثة أشياء. أولا، ثمة حاجة إلى إصلاح منظمة الصحة العالمية على صعيد المقر وعلى المستويين الإقليمي والقطري ليتسنى لها أن تنسق وتقود على نحو سليم الاستجابات للأزمات الإنسانية والصحية. ثانيا، نحن بحاجة إلى مزيد من الاستثمار في الوقاية والتأهب لكي تتوفر للنظم الصحية الوطنية آليات الإنذار

المبكر والتكنولوجيات الميسورة والآمنة التي تتيح لها الاستجابة بسرعة وفعالية لأي حالات تفش للأمراض في المستقبل. ثالثا، إننا نحتاج إلى آليات أسرع للاستجابة السريعة، تربط بصورة أقوى بين القطاعين الصحي والإنساني، لكي تتمكن من الاستجابة في حالات الطوارئ الصحية بطريقة منسقة.

وقد أظهرت لنا الاستجابة في سيراليون مدى فعالية اتباع نهج مشترك متعدد الجنسيات شامل لجميع دوائر الحكومة والذي أتاح لنا سرعة تصميم وتنفيذ استجابة للتصدي للطوارئ، والتي وصفها الممثل الدائم لسيراليون فيندي ميناه بوضوح أكبر بأنها استجابة متكاملة الأركان. وجرى القيام بكل ذلك في جميع مراحله في شراكة وثيقة جدا مع حكومة سيراليون، وهو أمر لم يكن بالإمكان تحقيقه لولا القيادة القوية للرئيس كوروما.

إننا لا يمكننا القضاء على المعاناة التي تسبب فيها هذا المرض ولكن يمكننا أن نلتزم بوضوح اليوم بوقف الإصابة بالفيروس نهائيا. ويجب علينا أن نستعد بترو وعلى نحو فعال، سواء للوقاية من تفشي الأمراض في المستقبل أو للتصدي لها.

السيد غاسو ماتوسيس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لنا اليوم للاستماع إلى بعض من الذين كانوا في الخط الأمامي للتصدي للوباء وفي صدارة جهود التعمير والتنمية في البلدان المتضررة.

إن آراءهم ووجهات نظرهم ضرورية للدول الأعضاء في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الخطوات التي ينبغي اتخاذها في المستقبل من أجل وضع حد للبقايا الأخيرة للوباء والمساعدة على تعزيز قدرة السلطات والمؤسسات المحلية والإقليمية والوطنية على الاستجابة والتكيف.

واليوم، وجهت لنا الدكتورة تشان رسالة متفائلة جداً. وبطبيعة الحال، فإننا نشاطرها ذلك التفاؤل، الذي هو نتيجة سلسلة من القرارات الحازمة اتخذت خلال السنة والأشهر الماضية. ويتجلى أحد تلك القرارات بوضوح من خلال مثال الاستجابة السريعة والشفافة من جانب نيجيريا عندما اجتاز تهديد الإيبولا حدودها. وكان ذلك نموذجاً للممارسات الجيدة التي نحتاج جميعاً إلى استخلاص الدروس المناسبة منها. كما أن المبادرات الرامية إلى تعزيز آليات التعاون الإقليمي مشجعة للغاية. وتلك تشمل مبادرات اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وعلى وجه الخصوص، مبادرة الاتحاد الأفريقي، التي شرحها لنا السفير تيتي أنطونيو للتو. وعلاوة على ذلك، من المهم الإقرار بأهمية خطط الإنعاش التي قدمت في المؤتمر الرفيع المستوى الذي عقده الأمين العام، من قبل البلدان المتضررة، غينيا وليبريا وسيراليون. وإسبانيا تؤيد خطط الإنعاش تلك تماماً.

إننا نجد أنفسنا في وقت من التفاؤل الحذر. فبفضل جهود الآلاف من المهنيين والمتطوعين، وكثير منهم ضحوا بأرواحهم، ها نحن نقترب من نهاية الأزمة. وقبل أي شيء آخر، فقد كان ذلك ممكناً بفضل عمل المجتمعات المحلية والتزامها، وهو ما عبر عنه الدكتور فلاح والدكتور نابارو ببلاغة، الأمر الذي سمح لنا بأن نتكلم اليوم عن اقترابنا من نهاية الأزمة. نحن قريبون من النهاية، ولكن لم نبلغها بعد. وكما ذكر العديد من المتكلمين، علينا ألا نتخلى عن حذرنا. وإن كان فيروس إيبولا لم يعد يحتل عناوين الأخبار وانخفض عدد الإصابات إلى الصفر قبل فترة قصيرة ليس إلا، ينبغي أن ندرك أن فيروس الإيبولا لم يختفي ولكنه يبقى متخفياً، وعلينا أن نكون مستعدين لذلك.

لقد تكلمنا طويلاً اليوم عن ضرورة أن نكون على استعداد، وأن تنصب الاستعدادات وفقاً لذلك على ثلاثة محاور. أولاً، لا بد لنا من التركيز على البحوث. ولدينا أخبار مشجعة للغاية بشأن اللقاح التجريبي الجديد، وإسبانيا ملتزمة

بالمبادرة الجديدة بشدة، الأمر الذي سيجعل من الممكن إتاحة ذلك اللقاح لكل من هم في موقف التعرض للإصابة – بعد الاختبارات الصحيحة والتيقن من فعالية المنتج.

أما المحور الثاني للتأهب فيتمثل، كما سمعنا للتو، في ضرورة جعل موارد الاستجابة السريعة جاهزة باستمرار للنشر على أرض الواقع. والأمم المتحدة توفرت لديها خبرة واسعة في هذا المجال خلال العام الماضي، ما ينبغي أن يمكننا من تحديد أوجه نجاحنا وما يحتاج إلى تحسين.

ثالثاً، لا بد من التركيز على إعادة بناء نظم الرعاية الصحية وتحسينها في أكثر البلدان تضرراً وتلك التي قد تكون عرضة للخطر في المستقبل. ولا بد لنا من الاعتراف بأن المساعدة المحلية والإقليمية في مجال الرعاية الصحية لدى ظهور أولى بوادر تفشي الوباء هما من أضعف الحلقات في السلسلة. وما أن نعترف بذلك، من الضروري أن نعزز تركيزنا على محاولة حل تلك المشاكل. وفي مثل هذا اليوم، قبل عام واحد تحديداً، توفي الكاهن الإسباني ميغيل باجاريس في مدريد. وبعد بضعة أسابيع، أصيب كاهن إسباني آخر بفيروس إيبولا. لقد ضحى كل منهما بروحه من أجل مساعدة المتضررين في ليبريا، ومن خلال ذكراهما، أود أن أشيد بكل ضحايا ذلك الوباء وجميع العاملين في المجال الإنساني الذين جادوا بأرواحهم في تلك الأزمة وغيرها.

قبل عام مضى، تبين أن أثر الفيروس يمكن أن ينتشر خارج البلدان المتضررة بشكل مباشر. وأدركنا أيضاً أن الأزمة أصبحت أكثر من مجرد حالة طوارئ صحية محلية، الأمر الذي أدى بمجلس الأمن إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة. وفي ذلك الوقت، ومع أن إسبانيا لم تكن عضواً في مجلس الأمن، فقد شاركت في تقديم القرار ٢١٧٧ (٢٠١٤)، الذي كان علامة بارزة في تطور المجلس ذاته. شاركت إسبانيا في تقديم ذلك القرار لإيماننا آنذاك، وما زلنا نؤمن، بأن مفهوم التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان ينبغي ألا يقتصر على التهديدات التقليدية فحسب، وأن يشمل تهديدات أخرى أيضاً، كوباء الإيبولا، يمكن أن تهدد حياة الملايين واستقرار مناطق وبلدان برمتها تعاني بالفعل من الضعف والهشاشة، في كثير من الحالات، مما يؤدي بالتالي إلى تقويض إنجازات ما بعد النزاع والتراجع عن التقدم صوب التنمية المستدامة.

وكانت حالات غينيا وسيراليون وليبريا نماذج مثالية في هذا الصدد. ولذلك، نعتقد أن أي إصلاح لقطاع الأمن في تلك البلدان، أو أي خطة لتحقيق الاستقرار أو إدارة الحدود، وأي آليات عبر الحدود لمكافحة الجريمة المنظمة أو الاتجار بالسلع والمخدرات غير المشروعة – وباختصار، أي شيء يمكن أن يشكل خطراً على السلم والأمن – يجب أن يأخذ في الاعتبار بحزم التهديد الجديد الذي يمثله وباء أو جائحة قد تبدأ كمسألة صحية، إلا أن أثرها أوسع كثيراً.

وفي هذا المجال، أخشى أن موقفنا كان رد فعل أكثر منه استباقياً. ولذلك، سأختتم بياني بتأكيد اعتقادي أنها ستكون فكرة جيدة أن ينظر المجلس في كيفية تحسين إدماج الدروس المستفادة من تلك الأزمة في هيكل بناء السلام وفي لجنة بناء السلام، على وجه الخصوص. تلك هي المسألة التي أود إثارتها فيما يتعلق بالقضايا المطروحة اليوم.

السيد شبوكاوسكاس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات على مداخلاتهم الوافية، وتفانيهم في العمل في مكافحة تفشي الإيبولا في غرب أفريقيا. وأثني أيضاً على الرئاسة النيجيرية لمبادرتها إلى عقد جلسة المجلس هذه في الوقت المناسب، وإسهامها المقيم في مكافحة فيروس إيبولا.

الآن وقد تمت السيطرة على انتشار الوباء، فإنه ما زال يعاود الظهور في سيراليون وغينيا. وكما أشارت الدكتورة تشان وكثيرون غيرها في وقت سابق صباح اليوم، تكفي إصابة واحدة وتأخر الاستجابة الجماعية مرة واحدة لإطلاق

شرارة وباء كارثي آخر. لا مجال ببساطة لأي تهاون. وإذ نتطلع إلى الأمام، يجب ألا تغيب عن بالنا الدروس التي ينبغي الاستفادة منها والأخطاء التي ينبغي ألا تتكرر.

أولاً، لقد أثبت الوباء مرة أخرى أن الوقاية والتدابير المبكرة أساسيان لجعل أزمات المستقبل أقل تدميراً وتكلفة. والإيبولا ضرب البلدان التي لم تخرج من التراع إلا مؤخراً، معرضاً مسار السلام والتنمية الذي بدأته بشق الأنفس للخطر في ظل تصارع نظم الرعاية الصحية الهشة وهياكل الحكم مع ذلك العدو الخفي الجديد. في الوقت نفسه، فقد أبرز انتشار المرض أهمية الجهود الأولية السريعة للحكومات الوطنية لمكافحة الانتشار والاستجابة المبكرة الفعالة، فضلاً عن الدور الحيوي الأهمية للتنظيمات الشعبية ومنظمات المجتمع المحلي في الحد من معدلات انتقال العدوى والانخراط في جهود الوقاية، مثل تلك التي نادى بها الدكتور فلاح بشدة في وقت سابق صباح اليوم.

وكانت مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في وقت مناسب أساسية. والنشر السريع لأفراد الخدمات الطبية والدعم المدربين – بتنسيق من دعم الاتحاد الأفريقي لمكافحة تفشي الإيبولا في غرب أفريقيا – ساعد على انقاذ الآلاف في ذروة تفشي المرض. وبدعم من الشركاء الثنائيين، تقدمت مفوضية الاتحاد الأفريقي بمبادرة لإنشاء مركز الأفريقي لمكافحة الأمراض تتوفر لديه القدرة على الإسهام في زيادة الاستعداد والمنعة في التعامل مع الأوبئة المماثلة في القارة. وتشهد تلك المبادرات على القيادة والملكية في المنطقة، وينبغي تشجيعها.

ومنظومة الأمم المتحدة، التي تعمل بشكل وثيق مع منظمة الصحة العالمية، أثبت قدرتها على تعبئة وكفالة الإسهام الفوري والفعال والمنسق في مكافحة تفشي المرض.

إن بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا والائتلاف العالمي لمواجهة الإيبولا قد مكّنا ويسّرا استجابة وتعاونا غير مسبوقين. كما ساعدت مشاركة مجلس الأمن على تركيز اهتمام المجتمع الدولي على الأخطار التي يشكلها فيروس إيبولا على السلام والأمن في الدول الضعيفة الخارجة من التراع. دعمت بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية في المنطقة المتضررة، لا سيما بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، الجهود المبذولة لمكافحة الوباء ومنع انتشاره. وساعد ذلك بدوره على مواصلة الجهود لكي تنعدم حالات الإصابة بفيروس إيبولا وبالتالي دعم جهود الإنعاش في مرحلة ما بعد فيروس إيبولا في البلدان المتضررة بالأزمة.

وبيّن مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات المنعقد في وقت سابق من شهر تموز/يوليه بشأن الإيبولا قدرة المجتمع الدولي على مواصلة الاهتمام لوضع أكثر البلدان تضرراً على طريق التعافي. ومما يبعث أيضاً على الأمل تأكيد منظمة الصحة العالمية ومؤداه أن اللقاح المطوّر حديثاً ضد هذا الفيروس المميت فعالٌ للغاية ويمكن أن يساعد في منع انتشار المرض، وأنه بفضل التعبئة اللازمة وآليات الوقاية والموارد الكافية لن يعود أبدا وباء إيبولا مرة أخرى على هذا النطاق.

عطّلت أزمة الإيبولا جهود بناء السلام في بلدان غرب أفريقيا الثلاثة، في حين أثّرت فيها على الاقتصاد والتجارة والسياحة والرعاية الصحية الأساسية والخدمات الاجتماعية والأمن الغذائي والتعليم. لقد غيّرت سبل العيش وفككت الروابط المجتمعية ملحقة ضررا غير متناسب بأكثر الفئات ضعفاً، مثل النساء والأطفال والمسنين. وقد كان عبء الوباء قاسياً بوجه خاص على المرأة بسبب دورها في تقديم الرعاية الصحية والعمل كموظفة في القطاع الصحي وكسب العيش لأسرها. لقد شهدت البلدان المتضررة من الإيبولا عدداً أكبر من النساء ضحايا الوباء مقارنة بالرجال. كما أثر تفشّي المرض على النساء من خلال فقدان سُبل كسب العيش إذ أن الإنتاجية في قطاعات الزراعة والتجارة والخدمات شهدت انخفاضاً حاداً و لم تتعافَ بعد.

لذلك، شهدت النساء انتكاسات في التمكين الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب تأثّرهنّ الجسدي بهذا الوباء. ولا مفرّ من وجوب وضع استراتيجيات الوقاية والإنعاش الفعالة لضمان حصول النساء بالكامل على جميع المسائل ذات الصلة، بوصفهن مستفيدات وصانعات قرارات على حد سواء. كذلك فإن الأثر السلبي للوباء على الأطفال متعدد الجوانب. فقد تعطّل تسجيل المواليد لأكثر من ٧٠ ٠٠٠ طفل أثناء تفشي الإيبولا، مما يحرمهم من حقوقهم ويتركهم في حالة من الفراغ الاجتماعي المبهم حيث يصبحون عرضة للتهميش بوصفهم غير مواطنين ويضحون فريسة سهلة للمتاجرين بالبشر والمجنِّدين والمشتغلين بالتبني غير القانوني.

أما اليتامى بسبب الإيبولا فهم فئة أخرى من الفئات الأشد ضعفاً. من الجدير بالذكر أنه تيتّم ما ينوف على ٣٠ ٠٠٠ طفل بسبب الإيبولا في جميع أنحاء البلدان المتضررة، ويعيش ما يقرب من ٦٠ في المائة منهم في المناطق الريفية المعزولة. يجري تحاشي البعض منهم أو وصمهم بالعار بسبب مخاوف لا أساس لها من العدوى. ويواجه الكثير جدا منهم مخاطر متزايدة من التعرض للإيذاء البدني والجنسي. أما اليتيمات فهن عرضة بوجه خاص للاستغلال الجنسي والاغتصاب وحمل المراهقات. لذلك يجب أن تشمل استراتيجيات الإنعاش ما بعد الإيبولا تدابير حماية كافية للأطفال وتوفير مستقبل سليم من خلال إعادة إدماج هؤلاء الأطفال في الحياة المجتمعية، وتمكينهم من إعالة أنفسهم والحصول على التعليم، بينما يجري في الوقت نفسه تقديم التوجيه والمشورة النفسية – الاجتماعية.

يتطلّب تعزيز قدرة البلدان المتضررة من وباء الإيبولا على التكيف ضمان أن يكون لجميع الفئات الضعيفة رأي في رسم مستقبلهم. ذلك لا يمكن أن يتم إلا من خلال تعزيز المؤسسات وسيادة القانون والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال الحوار بين أصحاب المصالح المتعددين وإشراك المجتمع المدني. ولم يعد خبراً مهماً أن تظلّ منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يقظين ويدعمان التعافي من الإيبولا لوقت طويل بعد الأزمة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن نكفل ألا تضيع الدروس المؤلمة للوباء في تعزيز التأهب والاستجابة في المستقبل لحالات الطوارئ الصحية.

السيدة تشافيس كولميناريس (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): يرحب بلدي بعقد هذه الإحاطة الإعلامية لمجلس الأمن، وبالمذكرة المفاهيمية (S/2015/600، المرفق) لتوجيه مداولاتنا بشأن مرض فيروس إيبولا والحالة الراهنة له. لقد أثّر الوباء بصورة مأساوية على الشعوب الصديقة في سيراليون وغينيا وليبريا، مما أثّر بدوره على منطقة غرب أفريقيا برمتها والعالم خلال فترة السنة ونصف السنة الماضية.

وإننا إذ نشيد بعقد هذه الجلسة للمجلس، نرى أن من المهم بنفس القدر التطرق إلى هذه المسألة في المحافل السياسية المناسبة، بما في ذلك الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالنظر إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية الواضحة.

كما نشكر الدكتور نابارو، والدكتور فلاح، والدكتورة تشان، والسفير أنطونيو والسيد توريسون، نائب الممثل الدائم للسويد، على بياناتهم الشاملة بشأن الحالة الراهنة في مكافحة فيروس إيبولا.

لقد أصبح تفشي الإيبولا أزمة إقليمية في غرب أفريقيا تطلبت اهتماماً عاجلاً وكانت عواقبها واضحة في انهيار النظم الصحية، وإغلاق المدارس، وزيادة معدل الأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين، وإغلاق المزارع والمؤسسات التجارية والصناعية، وانكماش الاقتصادات بصورة عامة في أكثر البلدان تضرراً. إن القرار ٢١٧٧ (٢٠١٤) الذي اتخذه المجلس في

١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، سلّم بالخطر الذي يشكله الإيبولا وضرورة التوصل إلى نهج متماسك ومنسق وشامل.

نرحب بآخر تقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية والذي يسلط الضوء على انخفاض كبير في الإصابة بالمرض في أعقاب إعلان ليبريا أرضا خالية من الإيبولا في أيار/مايو على الرغم من الحالات الثلاث الجديدة التي حدثت في سيراليون وغينيا في وقت سابق من هذا الأسبوع. ونهنئ شعوب وحكومات تلك البلدان على النتائج التي تحققت بعد أكثر من سنة من الكفاح الشاق والمستمر.

لقد تطلّبت خطورة المشكلة الصحية من المجتمع الدولي نهجاً شاملاً ومتعدد الأبعاد والذي شارك عن طريق المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية، والقطاعين الاقتصادي والاجتماعي. تجلّت التعبئة العالمية من خلال مساهمات متعددة من مختلف الأنواع تضامناً لمعالجة الآثار المدمرة للوباء. وقدمت فنزويلا مساهمة سخيّة إلى الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للتصدي لفيروس إيبولا.

وفي هذا السياق، نقر بالجهود المتفانية للأفرقة المتعددة التخصصات من الرجال والنساء المكرسة لمكافحة فيروس إيبولا في جميع أنحاء العالم، ولعمل الممثلين والمبعوث الخاص للأمين العام المعني بالإيبولا وزملائه، ومنظمة الصحة العالمية، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، والألوية الطبية الدولية والدول الأعضاء في المنظمة. كانت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي موجودة منذ البداية في شكل ٤٥٠ من الأطباء الكوبيين الذين أسهموا بوصفهم إخوة في الإنسانية يعملون في الميدان بروح من التضامن. وعلاوة على ذلك، نرحب بمبادرة الأمين العام لعقد المؤتمر الدولي الرفيع المستوى في ١٠ تموز/يوليه بشأن جهود الإنعاش ما بعد الإيبولا، بالتعاون الوثيق مع حكومات سيراليون وغينيا وليبريا.

بالنسبة لفنزويلا، فإن قيادة الشعوب الشقيقة الأفريقية من خلال حكوماتها ومؤسساتها أمر ضروري لرسم الاستراتيجيات الإقليمية ودون الإقليمية في المرحلة الجديدة عندما تُعلن المنطقة بأسرها خالية بشكل نهائي من فيروس إيبولا. ويجب أن يكون الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي من الأزمة أولوية في جدول الأعمال الدولي، بالنظر إلى تقلص الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتضررة، حيث يشمل ذلك أكثر من ٧٠ في المائة منذ بداية الأزمة. ويجب التصدي بشكل جوهري للأسباب الهيكلية للأزمة سعيا إلى إيجاد نموذج أكثر عدلاً وإنصافاً، لأن بروز نظام رأسمالي يُفقر الآخرين ويستبعدهم أمر غير مستدام على مر الزمن، وهو السبب الرئيسي للإجحاف العالمي حيث بلدان الجنوب بالتحديد هي الضحايا الرئيسية.

علاوة على ذلك، في سياق هيكل بناء السلام، من الضروري تحديد الأولويات لنهج ما للتنمية المستدامة لهذه البلدان الأفريقية، خاصة بالنظر إلى الآثار الاجتماعية والبشرية للفيروس. ونقدر الجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام، ونشجعها على مواصلة تعزيزها في المستقبل.

إن التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية عقد، من جانبه وبالاشتراك مع الجهود الدولية الرامية إلى الوقاية من انتشار الفيروس، قمة خاصة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في هافانا لبحث موضوع مكافحة الإيبولا وتحفيز الإرادة السياسية من أجل الوقاية وتدريب الأفرقة المتعددة التخصصات سواء للوقاية من الأخطار الصحية التي تؤثر على المنطقة أو للإسهام ميدانياً في جهود القضاء عليه.

وفي هذه المرحلة التي لا تزال فيها الدول الأكثر تضرراً ضعيفة في مواجهة الفوضى وعواقب الأزمة، يجب على المجتمع الدولي ألا يتوانى عن التعاون لدعم تلك الدول.

وعلينا أيضا أن نكفل مواصلة الجهود الرامية إلى التصدي للفقر من خلال استخدام نماذج اقتصادية واجتماعية مستدامة

لا تستبعد أحدا، واتخاذ التدابير الهيكلية اللازمة لكي لا يتكرر الوباء مطلقا. وتمثل الأزمة الإنسانية المدمرة في مختلف قطاعات المجتمع بسبب فيروس إيبولا، والتي أضرت بالأطفال والنساء على وجه الخصوص، نداء لنا لكي ننخرط في تفكير أعمق ونتصرف حيال التحديات الرئيسية التي لا تزال قائمة على صعيد التعاون مع شعوب أفريقيا الشقيقة في مجالي الأمن وبناء السلام.

فبعد سنوات من الاستغلال والاستعمار، تواجه المنطقة الآن أزمات كبرى تتصدى لها شعوبها بكرامة وشجاعة مثاليتين. وعلى الرغم من التحديات الهائلة، فقد بُذلت جهود للتوعية في بقية أنحاء العالم من أجل التعبئة فيما يتعلق بالحق الإنساني المتمثل في التضامن الدولي بشأن هذه المسألة والمسائل الهامة الأخرى.

ولذلك، نحن مقتنعون بأن التغلب على هذه الأزمة يتطلب منا أن نتدبر في الكيفية التي يمكن أن يسهم بها التعاون بأبعاده الكثيرة في تنمية الإمكانات البشرية والجغرافية الكبيرة لأفريقيا، تلك القارة التي تتميز بتنوع ثقافي كبير وثراء تاريخي. ولذلك، فإن من المهم أن نشجع إيجاد نماذج جديدة للتعاون المستدام، تضامنا مع الشعوب والحكومات الأفريقية، مع مراعاة حقها في تقرير المصير.

ويمثل التركيز خلال مرحلة ما بعد الإيبولا فرصة لتنفيذ نهج اجتماعي واقتصادي وسياسي وإنساني وثقافي شامل، يركز على تمكين الشعوب الأفريقية في عملياتها الإنمائية في ظل استمرار الدعم الكامل من قبل المجتمع الدولي بروح من التضامن، وذلك من أجل التعاون معها في تعزيز نظمها الصحية، وهي عملية سيكون على الهيئات الإقليمية القيام بدور أساسي فيها.

وقد علمتنا الأزمة ضرورة تحسين ما لدينا من آليات للتنسيق، فضلا عما لدينا من بروتوكولات للرعاية الصحية على الصعيد الدولي وتوفير أنظمة للإنذار المبكر وتحديث نظم نقل التكنولوجيا في مجال الصحة العامة على أساس من الحرية وإمكانية الوصول، مع إعطاء الأولوية للوقاية والتثقيف.

ويجب أن نضمن إتاحة إمكانية الاستفادة من المبادرات الجديدة لمكافحة الإيبولا مثل تطوير لقاحات ولا بد أن تكون جميع وسائل العلاج متاحة للجميع، دون أي تمييز اجتماعي أو اقتصادي. والدول والمؤسسات مدعوة جميعها إلى العمل من أجل تحقيق هذا الهدف بطريقة حاسمة. ويجب علينا أيضا أن نتجنب وصم الأفراد والدول من ضحايا الإيبولا بأي شكل ومعاقبة من يقوم بذلك من خلال استجابة اجتماعية أخلاقية تتسم بالمسؤولية ولا تُضخم من الحالة بلا داع، بما يكفل أيضا توفير برامج تثقيفية كافية تضمن اتباع نهج علمي يراعي البعد الإنساني في التصدي لهذا الوباء وغيره من الأمراض التي يؤثر العديد منها على البلدان النامية.

وأخيرا، تؤكد فنزويلا مجددا على التزامها بالشعوب الأفريقية في كفاحها ضد الفقر والاستبعاد الاجتماعي ودعم حقها في تحقيق التنمية من خلال تعزيز التعاون والتضامن الدوليين، ولا سيما فيما يتعلق بالتهديدات من قبيل هذه الآفة الرهيبة التي تواجهها البشرية.

السيد ابراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين تقديم التهنئة لكم، سيدتي الرئيسة، ووفد نيجيريا على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية الهامة. وأود أيضا أن أشكر الدكتور ديفيد نابارو، المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالإيبولا؛ والدكتورة مارغريت تشان، المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية؛ وسعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي؛ وسعادة السيد بير توريسّون الذي تكلم بالنيابة عن رئيس لجنة بناء السلام؛ والدكتور موسوكا فلاح على عروضهم التي قدموها إلى المجلس صباح اليوم.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على التبرعات والتعهدات المقدمة من مختلف البلدان لمكافحة المرض وعلى

العدد الكبير من الأطباء والعاملين في الرعاية الصحية الشجعان الذين شاركوا في جهود مضنية لمكافحة هذا المرض القاتل. ونرحب ترحيبا حارا بالنتيجة الناجحة للمؤتمر الدولي الأخير بشأن التعافي من إيبولا المعقود في ١٠ تموز/يوليه، والذي تعهد فيه المجتمع الدولي بتقديم أكثر من ٥ بلايين دولار لجهود التعافي الطويلة الأجل.

وماليزيا إذ تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل السويد بالنيابة عن أعضاء لجنة بناء السلام، فإنها تود أن تبدي الملاحظات الموجزة التالية.

بداية من تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون ”التعافي من أزمة فيروس إيبول“ إلى المؤتمر الدولي الأخير بشأن التعافي من إيبولا ومختلف الاجتماعات التي تعقد في الأمم المتحدة بشأن أزمة إيبولا، هناك عدد كبير من الدروس المستفادة التي يمكن الخروج بها من أزمة فيروس إيبولا. وقد جرى عرض الكثير منها بوضوح في المذكرة المفاهيمية المعدة من أجل الإحاطة الإعلامية المقدمة اليوم (S/2015/600، المرفق). وستكتسي هذه الدروس المستفادة أهمية في التخطيط الاستراتيجي في المستقبل للوقاية من حالات التفشي في المستقبل والتمكين من الكشف المبكر عن حالات الأزمات المحتملة.

كما يرى وفد بلدي أن أزمة الإيبولا أتاحت فرصة فريدة للمجتمع الدولي لإعادة تقييم نهجه لمساعدة البلدان الخارجة من نزاعات. كما وفرت منظورا قيما للبلدان المتضررة، ولا سيما بشأن الإجراءات الأخرى اللازمة للحفاظ على الاستقرار وصون المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في بناء السلام. ولا تزال ماليزيا ترى أن هناك حاجة لزيادة التركيز على بناء القدرة على التكيف وتعزيز القدرات الوطنية في سياق توطيد الدعم المقدم للبلدان الخارجة من نزاعات.

وتؤكد ماليزيا على أن التنسيق الوثيق داخل منظومة الأمم المتحدة يشكل أمرا بالغ الأهمية للحفاظ على تركيز المجتمع الدولي على فترة التعافي من أزمة الإيبولا بهدف تعزيز الالتزام السياسي حيال البلدان المتضررة وتقديم المزيد من المساهمات لها. ولا تقل مواصلة التنسيق والتعاون أهمية عن كفالة ضمان الاستخدام الأمثل والكفء للموارد. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون التخطيط السليم بين الأمم المتحدة وحكومات المنطقة المتضررة أمرا أساسيا لضمان أن تجري الجهود الرامية إلى تحقيق التعافي بطريقة مأمونة وفعالة.

ويود وفد بلدي أيضا أن يشدد على الاتجاهات الثلاثة الرئيسية ذات الأولوية لمشاركة منظومة الأمم المتحدة في مجال بناء السلام، وهي: شمول الجميع وبناء المؤسسات ومواصلة الدعم الدولي والمساءلة المتبادلة. ونرى أن هذه الأولويات الرئيسية لا تزال تكتسي أهمية في مساعدة البلدان المتضررة من إيبولا، ولا سيما في وضع استراتيجية متماسكة تربط بين الجوانب الإنمائية والأمنية والسياسية.

ومما يثلج صدر ماليزيا أيضا أن تلاحظ المشاركة والالتزام القويين من جانب العديد من المنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، في مكافحة فيروس إيبولا. ومن المؤكد أن تنسيق الاستجابة الوطنية والإقليمية كان أمرا أساسيا في التخفيف من الصعوبات التي واجهتها البلدان المتضررة من المرض.

كما نغتنم هذه الفرصة للإشادة بالدور الذي تؤديه لجنة بناء السلام في مكافحة فيروس إيبولا، والذي كان أساسيا في استمرار تركيز اهتمام المجتمع الدولي على أزمة الإيبولا وفي تنسيق الجهود بين جميع الشركاء، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونرى أن دور اللجنة لا يقل أهمية في هذه المرحلة لبناء قدرات البلدان المتضررة وقدرتها على التكيف.

وبينما شهدنا تقدما ملحوظا في الجهود المبذولة لاحتواء المرض حتى الآن، تتفق ماليزيا مع الآخرين في أن علينا أن

نظل متيقظين وأن نواصل السعي نحو تحقيق وقف الإصابة بالفيروس نهائيا واستمرار ذلك. وفي هذه المرحلة، من الأهمية بمكان أن نضمن تقديم الدعم الثابت من المجتمع الدولي إلى البلدان المتضررة لمساعدتها على مواصلة إحراز تقدم خلال فترة التعافي. ونتفق مع الرأي القائل بأنه كي تخرج البلدان المتضررة من هذه العملية أقوى وأكثر قدرة على الصمود، فإننا بحاجة إلى الاستثمار ليس في المستشفيات والمرافق الطبية والهياكل الأساسية فحسب ولكن أيضا في الشعوب والحكومات من أجل بناء مستقبل مستدام لشعوب المنطقة.

ومن جانبنا، بادرت الحكومة الماليزية – بالتعاون مع القطاع الخاص في ماليزيا – بمواصلة تقديم مساهمات عينية وكذلك مالية إلى البلدان المتضررة من فيروس إيبولا منذ بداية انتشار هذا المرض القاتل في عام ٢٠١٤. كما تبرعنا مؤخرا بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار من خلال الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للتصدي لفيروس إيبولا. كما أوفدت ماليزيا اثنين من المتخصصين في مجال الصحة العامة إلى سيراليون من أجل المساعدة في رصد الوباء ومكافحته. وغادر الخبير الأول ماليزيا في نيسان/أبريل، والآخر في حزيران/يونيه. وكان دورهما هو الرصد وعلاج الأعراض للمرضى الذين لم يتم نقلهم إلى المستشفيات. وتأمل ماليزيا بصدق أن تساعد هذه المساهمات المتواضعة البلدان المتضررة من الإيبولا في مرحلة التعافي الهامة هذه.

وفي الختام، سنواصل رصد الحالة عن كثب لنرى كيف يمكننا مواصلة دعم البلدان المتضررة، سواء في المدى القريب أو على المدى الطويل. وتود ماليزيا أن تؤكد لمجلس الأمن دعمها وتعاونها الكاملين في العمل بصورة وثيقة مع جميع الشركاء في مساعدة البلدان في فترة التعافي الهامة هذه.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): نهنئ نيجيريا على مبادرتها إلى تنظيم الإحاطة الإعلامية لهذا اليوم.

إن فيروس إيبولا كان وسيظل خطرا عالميا حقا. ومن المناسب أن مجلس الأمن ما انفك منهمكا في درء هذا الخطر، وفي كفالة التأهب الدولي في التصدي لأي عودة لوباء إيبولا، أو أي مرض آخر قاتل بنسب مماثلة. ونود أن نشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم التي، من بين أمور أخرى، وصفت نطاق وعمق الردود الدولية والإقليمية والوطنية والمجتمعية على تفشي الوباء في العام الماضي.

إن إنشاء الأمين العام لبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا كان ردا جديدا ومناسبا لكونها أول بعثة للأمم المتحدة تُعنى بحالة طوارئ صحية. جاء ذلك بصورة جزئية استجابة إلى نداء المجلس الوارد في القرار ٢١٧٧ (٢٠١٤) باتخاذ تدابير شاملة للتصدي للوباء. نود أن ننوه بقيادة الولايات المتحدة في اتخاذ ذلك القرار، وفي تعبئة الاستجابة الدولية. ونود أيضا أن نقر بحجم الخسائر البشرية المروعة التي حلت بالدول المتضررة في منطقة غرب أفريقيا، والكم الهائل من العمل الذي قامت به تلك الدول وشعوبها لكبح تفشي الوباء. انضمت نيوزيلندا إلى الاستجابة الدولية، بتقديم منحة للصندوق الاستئماني، ونشر موظفين طبيين في سيراليون للعمل جنبا إلى جنب مع نظرائهم البريطانيين والاستراليين. وعملت أيضا مع دول منطقة المحيط الهادئ على تعزيز التأهب للاستجابة لحالات تفشي فيروس إيبولا.

من حسن الطالع أنه الآن تم احتواء تفشي الوباء في غرب أفريقيا وتقليص الإصابات. وهذا مدعاة للشعور بالارتياح الكبير عن حق. ومع ذلك، ينبغي للمجلس ألا يفوت أي فرصة للتعلم من تجربة بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، من حيث النجاحات والأخطاء على السواء. لقد تكلم آخرون باستفاضة عن الأزمة والاستجابة العالمية لها، ونحن نؤيد الآراء والتقييمات في هذا الصدد. هناك أربع نقاط إضافية أود هنا التشديد عليها.

أولا، ينبغي التأهب للرد السريع والمركّز على الأخطار الصحية. ولا بد من تنسيق الاستجابات الدولية القائمة على جميع الأطر ذات الصلة، من قبيل اللوائح الصحية الدولية عبر المناطق، ولا سيما حيثما يجري التنقل عبر الحدود. وإن السرعة التي تمت بها في هذه الحالة تعبئة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، وخفض تكاليف الإدارة، ينبغي أن تكون المعيار المرجعي لإنشاء صناديق استئمانية، وكلما اقتضى الأمر اتخاذ إجراءات عاجلة في المستقبل. إن تقرير فريق التقييم المؤقت التابع لمنظمة الصحة العالمية المعني بفيروس إيبولا فيما يتعلق برد منظمة الصحة العالمية خطوة إيجابية نحو ضمان تعلمنا أكبر قدر من العبر من تفشي فيروس إيبولا، حتى تكون الاستجابة الصحية في المستقبل أسرع وأنجع وأفضل تنسيقا.

ثانيا، إن الطابع السريع والبعيد الأثر لتفشي الوباء يتسبب في خوف على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم. وينبغي أن نذكِر أنفسنا بأن هذا الخوف، على الرغم من أنه يمكن تفهمه، ينبغي ألا يدفع الدول إلى فرض قيود غير مفيدة على الحركة خلال تفشي الوباء، وتؤدي تلك القيود في نهاية المطاف إلى نتائج عكسية، ما عدا القيود المتماشية مع اللوائح الصحية الدولية. بينما يمكن أن تتفاقم الأزمة بالنسبة لعدد من البلدان، أو حتى في المناطق دون الإقليمية، وفي قارة واسعة ومتنوعة مثل أفريقيا، يقتضي الأمر في كثير من الأحيان وضع نهج معيارية لفرض القيود. ونشيد بتلك البلدان التي اتخذت خطوات لإعادة فتح الحدود وإعادة الاتصالات الجوية بأمان وفي أسرع وقت ممكن.

ثالثا، نسلم بأن العبء اللوجستي المتمثل في استجابة دولية كبيرة في فترة زمنية قصيرة يمكن أن يكون ثقيلا وشديدا على النظم المحلية. ومن الحيوي التنسيق الوثيق بين البلدان المستجيبة. لقد اثبتت تجربتنا قيمة الردود لدى بلد ما بقيادة بلد مانح واحد كجزء من استجابة منسقة على نطاق أوسع من جانب منظمة الصحة العالمية. وفي الوقت نفسه، فإن الأدوار التي اضطلعت بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي كانت لها أهمية حيوية في التنسيق بين الدول داخل المنطقة دون الإقليمية الأشد تضررا من تفشي الوباء.

رابعا، لا بد للمجتمع الدولي، وبخاصة منظومة الأمم المتحدة من الاستمرار في تقديم الدعم إلى المناطق المتضررة من أجل تجنب عودة الوباء. إن التقدم المحرز في تطوير اللقاحات أمر مشجع جدا، ولكن يجب أن نعترف أيضا بأن الأزمة الصحية التالية يمكن أن تأتي من مخاطر لم تحدد بعد. أما في منطقتنا، فإن التأهب المضطلع به في سياق تفشي فيروس إيبولا للاستجابة للأمراض المعدية ستكون له آثار طويلة الأمد بالنسبة لقدرة منطقة المحيط الهادئ على مكافحة التهديدات الصحية الناشئة.

أخيرا، أود مرة أخرى أن أشيد بنيجيريا على المبادرة إلى تنظيم الإحاطة الإعلامية لهذا اليوم. فقد قدمت لنا خدمات كبيرة وجليلة سواء في تحديد أي حالة تشكل تهديدا حقيقيا للأمن العالمي والإقليمي، وربما أتاحت لنا فرصة للتأمل في الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي معالجة ذلك التحدي وما يمكنه فعله بصورة أفضل في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل نيجيريا.

في مستهل كلمتي يجب علي أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية الخمسة، ومن الجدير بالذكر أنه كان أكبر عدد لدينا منذ وقت طويل. أود أن أشكر الدكتورة مارغريت شان على اقتطاع وقت من إجازتها لزيارة الوطن للمشاركة في جلسة اليوم، وأشكر الدكتور دافيد نابارو، المبعوث الخاص للأمين العام، على مشاعره القلبية وحماسه وسعيه من أجل دحر فيروس إيبولا. أشكر السفير تيتي أنطونيو

على تفانيه في القضية الأفريقية، وأشكر السيد تويرسّون على العمل الذي اضطلع به وفده في لجنة بناء السلام. وأشكر الدكتور موسوكا فلاح جزيل الشكر على المجازفة بحياته، وعلى ما تحلى به من روح تضحية. أعتقد أنهم قدموا وجهات نظر قيمة للمناقشة التي نجريها اليوم. إن فهمهم العميق للموضوع ولهذه المسألة الهامة يبرز جوهر إحاطتنا الإعلامية اليوم، بل يعزز الحاجة الملحة إلى تضافر الجهود والمواظبة عليها في مكافحة داء فيروس الإيبولا.

نتذكر جميعا أن تفشي وباء الإيبولا في بلدان في غرب أفريقيا ليس مجرد أزمة إنسانية وطنية أو إقليمية، بل مسألة عالمية حقا ذات أبعاد لم يسبق لها مثيل تقريبا. إنه دليل واضح على خطر صحي بقدرة مقلقة على تجاهل الحدود الوطنية والانتشار السريع المحتمل في أي بلد على هذا الكوكب. لقد كشف الوباء الثغرات ومواطن الضعف في القطاعات الصحية وأثبت قدرته على الضغط على الإيرادات الحكومية، ولا سيما في المناطق المتضررة. لذلك السبب نرحب بما لمسناه من تضامن والتزام وعزم لدى الشعوب، والحكومات، والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، وكيانات القطاع الخاص في جميع أنحاء العالم. ونقر بمساهمات جميع الأشخاص الذين ما انفكوا يواجهون عبء التصدي لتفشي الوباء بعزيمة جماعية لضمان تحقيق درجة الصفر في الإصابات والإبقاء عليها في جميع أنحاء العالم.

في ٢٩ أيار/مايو، رحب العالم بالأنباء التي تفيد بأنه أُعلن بأن ليبريا أصبحت خالية من فيروس إيبولا. غير أنه سرعان ما تبين أن ذلك الاحتفال لم يدم طويلا مع نشوء حالة جديدة، وفي الحقيقة ظهرت حالات جديدة أخرى مؤكدة في سيراليون، مما يشير إلى التهديد المحدق الذي يذكرنا جميعا بأنه يتعين علينا أن نظل متيقظين إلى أن يتم القضاء قضاء مبرما على فيروس إيبولا. وأعتقد أن نيجيريا، بعد أن واجهت داء فيروس إيبولا وتغلبت عليه بقوة، يمكنها تقاسم الدروس المستفادة من التجارب في مكافحته التي تشمل مستويات رفيعة من اليقظة، والاتصال والتعقب، واتخاذ تدابير الرقابة اللازمة بسرعة، وقطع التزام قوي من جانب الحكومة والمجتمع المحلي، والتدخل الفوري من جانب منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع الحكومة، والالتزام الثابت للموظفين الصحيين المتفانين في عملهم. وشرعنا أيضا في القيام بحملة قوية لغرس الوعي بالمرض لدى الجماهير، وتحاشينا بنجاح نشر المعلومات الكاذبة والإشاعات والذعر الذي لا مبرر له في صفوف المواطنين. وفي الواقع، في وقت من الأوقات، كانت المصافحة من المحرمات.

أما على الصعيد الدولي، فما من شك في أن اتخاذ القرار التاريخي ٢١٧٧ (٢٠١٤) بقيادة الولايات المتحدة قد عزز قدرة المجتمع الدولي على الاستعداد للعمل بطريقة منسقة ومتضافرة لاستئصال شأفة الداء.، ونحن نرى أن المطلوب الآن هو إنشاء آليات وقائية كبيرة ومبكرة الاستجابة تركز على بناء القدرات وتعزيز نظم تقديم الخدمات الصحية. ومن جانبنا، فقد ساهمنا بمبلغ ٥,٥ مليون دولار في صندوق التضامن الذي أنشأته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمواجهة تفشي فيروس إيبولا في المنطقة دون الإقليمية. ونعتبر أن هذا وما شابه من مساهمات يمكن الاستفادة منها بشكل فعال في وضع تدابير وقائية كجزء من إطار العمل من أجل تقليص فترة الاستجابة للوباء.

ولا بد لنا أيضاً من التأكيد على الحاجة إلى إقامة شراكات إقليمية ودولية قوية ومستدامة، وهو ما أثبته الاتحاد الأفريقي، كما سمعنا من السفير أنطونيو ببلاغة شديدة. والقيادة الرائعة في مكافحة وباء الإيبولا، من خلال دعم الاتحاد الأفريقي لمكافحة تفشي إيبولا في غرب أفريقيا، أساساً، أمر جدير بالذكر. ونيجيريا تثني على الاتحاد الافريقي لدوره في تعبئة

القطاع الخاص، الذي ساهم بمبلغ ٣٢,٦ مليون دولار لصالح صندوق مكافحة إيبولا، كما أعلن رئيس الاتحاد الافريقي في المؤتمر الدولي المعني بمكافحة الإيبولا في ١٠ تموز/يوليه. ونثني أيضاًعلى الأمين العام لعقد المؤتمر الذي استقطب مشاركة كبيرة وتخللته تعهدات هائلة بالدعم المالي والمادي للبلدان المتضررة.

ونرى أن على أفريقيا أن تأخذ زمام المبادرة في التصدي لتحدياها الخاصة. ولذلك، فإننا نقدر الجهود التي توجت مؤخراً بانعقاد المؤتمر الدولي المعني بمكافحة فيروس إيبولا في أفريقيا، المعقود في مالابو قبل ثلاثة أسابيع تحديداً. ونجح المؤتمر في تسليط الضوء على ضرورة سد الثغرات في القدرات، وخاصة في مجالي الموارد البشرية وتدريب العاملين في مجال الصحة في البلدان المتضررة.

ونحن نؤيد بشدة النهج الإقليمية لمعالجة فيروس إيبولا وغيره من الأوبئة. ولذلك، نرى أن الصندوق الاستئماني الموحد لاتحاد نهر مانو للانتعاش من وباء الإيبولا، الذي أنشئ مؤخراً، مبادرة طيبة لترتيبات التخصيص والصرف، بالتشاور مع الشركاء. والتزام المنظمات دون الإقليمية والإقليمية الأفريقية دليل واضح على أن الترتيبات الإقليمية لها دور حاسم ومحوري في مكافحة التهديد الحالي لمرض فيروس إيبولا، وأي وباء في المستقبل. وقد اقتضت تلك الأزمة أن تعمل الجهات الفاعلة الإقليمية في أفريقيا بالتنسيق مع بقية المجتمع الدولي والجهات المعنية ذات الصلة، ولا سيما منظمة الصحة العالمية، لمعالجة الوباء بطريقة منهجية. وعندما تتولى المنظمات الإقليمية زمام القيادة في الاستجابة لحالات الطوارئ الصحية، فإنها تولد شعوراً بالشمولية وتكتسب ثقة السكان المحليين على الأرجح.

وتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي صدر في أوائل هذا العام، المعنون ''الانتعاش من الأزمة إيبولا''، والذي أشار إليه ممثل الصين في وقت سابق، يشهد على ذلك، إذ يشير إلى أن ''المنظور الإقليمي كان يمكن أن يعزز فعالية الاستجابة لفيروس إيبولا إلى حد كبير''. ويوصي التقرير بتدابير، مثل بعثات التحقيق المشتركة، وتبادل أفضل الممارسات بين المناطق الحدودية، وإنشاء مستوى لحماية السلامة الأحيائية للمختبرات. ونيجيريا لا تؤيد تلك التوصيات فحسب، بل إنها تدعو جميع الدول الأعضاء والشركاء للبدء في تنفيذها في أقرب وقت ممكن. فتحقيق تلك الأهداف يؤمن السيطرة على إيبولا وكل الأوبئة المماثلة ويضمن احتواءها بطريقة أسرع وأنجع.

والتجارب التي تجرى على اللقاح حالياً في بعض البلدان المتضررة جديرة بالتنويه في هذه المناقشة أيضاً. وتشير النتائج التي نشرت على شبكة الانترنت مؤخراً في مجلة ''لانسيت'' البريطانية إلى أن اللقاح قد يكون شديد الفعالية بعد ١٠ أيام من التلقيح. وحتى مع استمرار تلك الدراسات، ثمة حاجة ملحة لإتاحة ذلك اللقاح على نطاق أوسع للعديد من الأشخاص الذين ما زالوا معرضين للعدوى أو من هم أكثر قابلية للإصابة بالمرض. وأعتقد أن هذا هو الوقت المناسب لعمل جماعي حاسم وسريع.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل سيراليون.

السيد ميناه (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشارك الآخرين في الثناء عليكم، سيدتي الرئيسة، لهذه المبادرة من أجل إبقاء قضية الإيبولا قيد نظر المجتمع الدولي. وأتمنى لكم كل التوفيق خلال شهركم هذا كرئيس للمجلس.

يمكننا أن نتفق جميعاً على أننا قد اجتزنا منعطفاً هاماً. فمنذ تفشي الإيبولا، تفشى الشعور بالخوف في كل أفكارنا الجماعية وفي الدول الثلاث المتضررة بشكل مباشر. ولدينا الآن شعور بالأمل والتفاؤل الجماعي للمستقبل. وقد تأتى

ذلك بتكلفة عالية جداً. وفي سيراليون، عزمنا على ألا ننظر إلى الوراء في غضب أو إحباط، أو بحثاً عن الخطأ، ولكن للاستفادة من الدروس الصعبة التي من المفترض أن نتعلم منها وتطوير أفضل الممارسات التي من المفترض أن نطورها.

وإذ نجلس هنا اليوم، فإننا نحيي ذكرى أولئك الذين ضحوا بأرواحهم، من العاملين في مجال الصحة والأطباء وفرق الدفن والأبرياء الذين سقطوا ضحية ذلك المرض. ولا بد لنا من بذل قصارى جهدنا لإحياء ذكراهم من خلال التأكد من أن أعمالنا الجماعية من هذه النقطة فصاعداً تبرر تماماً ثقتهم فينا والخسارة التي تتحملها أسرهم الآن.

ونحن نمضي قدماً من حالة الطوارئ إلى الانتعاش والمنعة، فإننا كدول – سيراليون، وزملائي في ليبريا وغينيا – أقولها وأنا على ثقة– نفعل ذلك انطلاقا من إيمان راسخ بأننا ندرك تماماً أن المسؤولية الرئيسية عن رعاية وسلامة وصحة المواطنين في بلداننا تقع على عاتق قيادتنا السياسية. وعليه، فإننا نعرف أن العبء الأكبر إنما يقع علينا. ومع ذلك، مازلنا نتطلع إلى المجتمع الدولي لضمان اضطلاعنا بعبئنا بالطريقة التي نود أن نتحمله بها.

لقد تبين لنا أن نظمنا الصحية – وأعني تقديم الرعاية الصحية والإدارة – تعاني من أوجه النقص. ونحن ممتنون للفِرَق والدعم المادي والمالي وغيره مما حصلنا عليه، ولكننا ندرك أنه لا بد من إعادة بناء تلك النظم، وأنه يجب إعادة بنائها بشكل أفضل مما كانت عليه من قبل. وتحقيقاً لذلك، فإننا نتطلع إلى جميع الدول التي أتمت تطوير نظم الرعاية الصحية لديها لمعرفة ما يمكن أن نتعلمه وما يمكننا مواءمته مع ظروفنا المحلية الخاصة. وسوف نتأكد أيضاً من أننا نسمع الرسالة التي تأتي بصوت عال وواضح من أدنى وأبسط المجتمعات في دولنا – أن أي شيء يتم بإسمهم يجب أن يشملهم في التخطيط والتصميم والتنفيذ، كما يجب أن يعبر عن ثقافاتهم وقيمهم المحلية.

ونحن نعي ضرورة ضمان أن تكون مكافحة مرض فيروس إيبولا ناجحة، إن تفشى مرة أخرى. وندرك أن مختلف الاستجابات يجب أن تكون مكتملة. وهذا ما نشير أيضا إلى أنه اللغز. بعبارة أخرى، ونصوغها بكل بساطة، فإن الجهود اللوجستية والعلمية والدبلوماسية والوطنية يجب أن تكون كلها في اتساق. ينبغي عدم تشتيت الجهود. لا يمكن أن يكون هناك ازدواجية في العمل. وفي إطار الأمم المتحدة، أوضح الأمين العام تماماً أن مختلف الصوامع المؤسسية يجب ألا تعمل على هذا النحو، بل يجب أن تعمل كفريق واحد. وفي داخل منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، فإننا نعتنق تماماً الاعتقاد بأنه إذا تبقت دولة واحدة متضررة، فإننا جميعاً مازلنا في خطر. ولذلك، فإن نجاحات غينيا هي نجاحات لسيراليون وليبريا. وانتكاسة ليبريا هي أيضا انتكاسة لغينيا وسيراليون. وعليه، فإننا نقف معاً ونأمل أن ننجح معاً.

هناك توجه في جدول أعمال الدبلوماسية العالمية المزدحم هذا بأن كل قضية يجب أن تتمتع بنصيبها من الدقائق الـ ١٥ من الشهرة على المسرح وأن تغادره بعد ذلك على الفور. غير أننا ندرك أن هذا ينبغي ألا يكون الحال مع الإيبولا.

قيل لنا إنه حتى بعد مرور ٤٢ يوما على عدم ظهور أي حالات جديدة، هناك احتمال حدوث حالة ارتدادية. وأبلغنا أفضل العلماء بأنه في أي منطقة يظهر مرض فيروس إيبولا، فإنه قد يعاود الظهور فيها مرة أخرى. والسؤال ليس إذا كان فيروس إيبولا سيظهر من جديد؛ بل السؤال هو كيف سنواجهه كدولة ومجتمع محلي عندما يظهر. وبالتالي، يجب إقامة النظم الصحية، ونظم الإنذار المبكر، والمراقبة عبر الحدود. وإننا نعتبر نيجيريا وأوغندا دولتين واجهتا بفعالية وكفاءة ظهور مرض فيروس إيبولا، من أجل تعلم الدروس بشأن الإنذار المبكر، وبشأن كيفية التحرك بسرعة وفعالية للحد من هذا التهديد.

إنني أخاطب المجلس باعتباري مواطنا من دولة منهكة ولكنها تشعر بالامتنان، وهي تطلعت إلى المجتمع الدولي، وطلبت المساعدة، وحصلت على المساعدة التي تحتاجها. وكما قلت من قبل، فإننا ندرك تماما مسؤولياتنا الوطنية. وندرك تماما أوجه تقصيرنا على الصعيد الوطني، وندرك أنه علينا أن نقوم بما هو أفضل لسكاننا بدون تقاعس أو تردد. وهناك شعور بأن أول مهمة للصحة العامة ربما تمثل أمرا غير مألوف؛ فالبعض يراها بعيدة المنال إلى حد ما، لعلّ ذلك صحيح، لكنها أثبتت جدارتها. وقد أثبتت لنا جميعا بأنها مجدية. والمخاطرة بالقيام بهذه المهمة الصحية ذات الأبعاد التي لم يسبق لها مثيل حظيت بالنجاح. والصمود، بكل بساطة، يعني أن تكون الدول المتضررة قادرة على الصمود أمام أي وباء أو عدوى في المستقبل.

إن فيروس مرض إيبولا، للأسف، يهدد مكاسبنا التي تحققت في مجال بناء السلام، وبالتالي، فإننا نرحب بالمبادرة القوية للجنة بناء السلام وهيكل بناء السلام التي تقضي بأن يشغلا الصدارة في دق ناقوس الخطر وإطلاق التحذيرات. كذلك نقدر جهود المنظمات غير الحكومية التي كانت في الميدان منذ البداية، بما في ذلك منظمة أطباء بلا حدود، التي أطلقت الدعوة، واستمرت في دق ناقوس الخطر بصوت عال وقوي. وهي تحذر الآن من أنه ينبغي ألاّ نبالغ في الرضى عما قمنا به، وينبغي ألاّ نبدأ بالاحتفال قبل الأوان، ونحن نقترب من النهاية.

كما قلت من قبل، كان الطريق طويلا وصعبا وأدى إلى خسائر وأحزان، وترتبت عليه تكاليف باهظة. ولقد تم اختبار أنظمة الحوكمة الديمقراطية الوطنية اختبارا كاملا، ودُفعت إلى حافة الانهيار. وكانت ثمة عثرات وأخطاء، ولكنني أعتقد أن علاقتنا مع المجتمع الدولي قد تعززت في نهاية المطاف. وجرى تعزيز علاقاتنا مع منظومة الأمم المتحدة، ونحن نعتقد أن قوة أي علاقة لا تكمن في ما إذا كانت هناك نزاعات أو خلافات أو أوجه شقاق، بل تكمن في كيفية مواجهة تلك التراعات عند ظهورها.

وإنني أعتقد أن المعافاة حديثا من فيروس إيبولا، وصمود المجتمعات المحلية – ويشمل ذلك بطبيعة الحال الدكتور نابارو والدكتورة تشان – هي مجتمعات محلية تفهم بعضها بعضا الآن. وهناك شعور ناجم عن النُظم الوطنية، والقيادة الوطنية، وأفرقة الاستجابة في فترة الانتعاش من فيروس إيبولا على الصعيد الوطني، بأنه يجب اتباع البروتوكولات الطبية التي تم وضعها. وهناك شعور داخل المجتمعات المحلية الآن بأن حكومات البلدان المتضررة تعمل الآن من أجلها. وهناك شعور على مستوى المجتمع العالمي بأننا متحدون معا، وبأنه اذا كنا نستطيع إقامة جدار حمائي في غرب أفريقيا، فإن الخطر على بقية العالم سوف يقل تبعا لذلك.

ونحن جميعا ملتزمون بالتخلص من هذا المرض، ولكننا أكثر من ذلك، ممتنون للجهود المبذولة على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والقارية والعالمية بغية كفالة وجود نظام سليم لمكافحة الأمراض، ليس على المستوى الإقليمي فحسب، ولكن أيضا على المستوى القاري، وذلك للتأكد من التصدي بسرعة لأي وباء أو عدوى قد يظهران. وكما قال لنا أطباؤنا في فريتاون، سوف تكون هناك مأساة إذا نجحنا في التصدي لإيبولا، لنواجه بعد ذلك وباء الكوليرا بعد شهرين أو نصف عام من الزمن. لذلك، يجب إقامة حاجز طبي لتوفير الحماية، ونظام للتحسين.

في الختام، بينما نطمح إلى نظام للتفوق الطبي، فقد تأكدنا الآن بأنه لدينا وزارة للصحة تطمح في المدى القصير لإقامة نظام وطني للخدمات الصحية يكون مقبولا، بعبارة أخرى، نظام يقدم الخدمات لمواطنيه كلما أصبنا بهذا النوع من الوباء أو العدوى. لقد مضت سنة ونصف السنة من الخطر،

ولكني أعتقد أننا تعلمنا الدروس الصعبة للمستقبل، وبالتالي يمكننا أن نتطلع إلى الأمام بأمل وتفاؤل حذر. لقد ساعد المجتمع الدولي سيراليون والدول المتضررة، ويتعين على الدول المتضررة الوقوف إلى جانب مواطنيها.

وفيما نمضي قدما ونقترب من الفترة الأكثر ازدحاما في التقويم الدبلوماسي، من دواعي الارتياح أن مختلف وكالات ومؤسسات أسرة الأمم المتحدة ما فتئت تركّز على مرض فيروس إيبولا والقضاء عليه. ويجب أن يكون شعارنا اليقظة، حتى نتمكن من تحقيق الصمود المطلوب للغاية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد المزيد من الأسماء المدرجة في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.